وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة–غليزان–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

الموضوع:

أثر الأزمة الروسية الأوكرانية على مؤشرات الاقتصاد للدول النامية

دراسة حالة الجزائر

من إعداد الطالبين:

- **عباد ناجي.**
- **بغداد فتحي.**

تحت إشراف :

د. يبو كريم.

لجنة التقييم (أو المناقشة)

دشرة منصور	أستاذ محاضر "ب"	جامعة–غليزان–	رئيسا
د. يبو كريم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة–غليزان–	مشرفا و مقررا
بن حراث العربي	أستاذ محاضر "ب"	جامعة–غليزان–	مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

الشكر والتقدير

الحمد الله الذي بفضله تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة أحمد زبانة بغليزان ممثلة بمعهد العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير على دعمهم الدائم.

ووافر الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل " **يبو كريم** المشرف على المذكرة ، الذي فتح لنا أفاقا واسعة في البحث العلمي، وإقتديت بخلقه الكريم ونهجه السليم وجزاه الله عني خير الجزاء وأطال في عمره.

الإهداء

نحمد الله وعونه وتوفيقه جل في علاه ثم إنجاز هذا العمل المتواضع والذي أهديه إلى

كل من كان سبب وجودي إلى من سهر الليالي على تربيتي ورعايتي وأن صغير وعلى

تعليمي ونجاحي والدعاء لي وأنا كبير إلى من أدين لهما بكل لحظة من عمري وبكل ما

أملك **أمي الغالية وأبي العزيز** وأعز الناس في الحياة

وأملي ونور عيني في الدنيا. وإلى كل إخوتي و اهلي و احبائي

إلى أصدقاء الدرب الدراسي.

وإلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل.

إلى الأستاذ الفاضل " **يبو كريم** " إلى جل الأصدقاء.

ناجي – فتحي

الملخص

هدف البحث إلى دراسة أثر الأزمة الروسية الأوكرانية التي بدأت في24 فبراير 2022 على الاقتصاد الجزائري .وباستخدام المنهج التحليلي الكمي وتحليل بيانات التجارة الدولية وأسعار الغذاء والطاقة.

بعد التطرق لطبيعة كل من الاقتصاد الروس ي والاقتصاد الأوكراني ومكانتهما عالميا، وبعد عرض أسباب الحرب وتقديمنا لمختلف التداعيات الاقتصادية التي نتجت عنها والتي أثرت على كل من روسيا وأوكرانيا وعلى الاقتصاد العالمي، توصلنا إلى أنه بالرغم من كون الحرب تدور بين طرفي الصراع إلا أن نتائجها انتقلت إلى باقي دول العالم، وكان للجزائر نصيب من هذه التداعيات وذلك من خلال قنوات الطاقة والمواد الأساسية وسيادة حالة عدم التأكد، حيث من المتوقع أن تفرز تغيرات في الاقتصاد العالمي بناء على ما تسببت فيه من نتائج وتحديات.

الكلمات المفتاحية :اقتصاد روسيا، اقتصاد أوكرانيا، الاقتصاد العالمي، الحرب، الطاقة.

Abstract

The aim of the research was to study the impact of the Russian-Ukrainian crisis that began on February 24, 2022 on the Algerian economy. Using quantitative analytical methodology and analysis of international trade data, food and energy prices.

After discussing the nature of both the Russian and the Ukrainian economy and their position globally, and after presenting the causes of the war and presenting the various economic repercussions that resulted from it, which affected both Russia and Ukraine and the world economy, we came to the conclusion that despite the fact that the war is taking place between the parties to the conflict, its results were transmitted to the rest of the world, and Algeria had a share of these repercussions through the channels of Energy, Basic Materials and the rule of uncertainty, as it is expected to produce changes in the world economy based on the results and challenges it caused.

Keywords: economy of Russia, economy of Ukraine, world economy, War, energy.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير

الملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الفصل الأول : المقدمة العامة.

1. تمهيد: 2

2. صياغة الاشكالية: 2

3. التساؤلات الفرعية: 2

4. فرضيات الدراسة: 2

5. أهداف الدراسة: 3

6. أهمية الدراسة: 3

7. صعوبات الدراسة 3

8. حدود الدراسة. 4

9. منهج الدراسة: 4

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

1. تمهيد: 6

2. الإطار النظري لماهية التنمية الإقتصادية..... 6

1.2 مفهوم التنمية. 6

2.2. مفهوم التنمية الاقتصادية. 8

3.2. أهداف وأساليـــب التنميـــة الاقتصاديـــة: 9

3. مفاهيم أساسية حول المؤشرات الاقتصادية 13
1.3. المطلب الأول: ماهية المؤشرات الاقتصادية. 13
2.3. أنواع المؤشرات الاقتصادية 15
3.3. خصائص وأهمية المؤشرات الاقتصادية..... 18
4. الدراسات السابقة. 21
1.4. الدراسات السابقة المحلية. 21
2.4. الدراسات الأجنبية. 23
5. خلاصة الفصل: 24

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

1.تمهيد: 26
2. مكانة الاقتصاد الروسي والأوكراني على المستوى العالمي: 26
1.2. طبيعة الاقتصاد الروسي ومكانته عالميا..... 26
2.2. طبيعة الاقتصاد الأوكراني ومكانته عالميا:..... 30
3.2. إندلاع الحرب الروسية على أكرانيا وأسبابها. 33
3. الآثار المترتبة عن الحرب الروسية- الأوكرانية على الاقتصاد العالمي:..... 36
1.3. تبعات الحرب على الاقتصاد الروسي و الأوكراني. 37
2.3. نتائج الحرب الروسية- الأوكرانية على المؤشرات الاقتصادية العالمية..... 38
4. تأثير الحرب الأكرانية والروسية على المؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر 55
1.4 علاقة الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الروسي والأكراني. 55
2.4 المؤشرات الدولية للاقتصاد الجزائري. 57
3.4. تأثير الحرب الروسية–الأكرانية على مؤشرات الاقتصادية الكلية الجزائرية..... 60

5. خلاصة الفصل: 64

الفصل الرابع: الخاتمة، النتائج والمقترحات.

1. الخاتمة: 66

2. نتائج الدراسة: 66

3. التوصيات والاقتراحات..... 67

4. قائمة المراجع: 68

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (2-1)	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية.	12
الجدول رقم (2-2)	الفرق بين البيانات الاحصائية، المعلومات والمؤشرات.	15
الجدول رقم (2-3)	دليل المؤشرات الاقتصادية	20
الجدول رقم (3-1)	النسبة المئوية لأهم الصادرات الروسية من الصادرات العالمية.	29
الجدول رقم (3-2)	توقعات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التغير%).	41
الجدول رقم (3-3)	ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لعامي 2021 2022.	58

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (3-1)	الناتج المحلي الإجمالي الروسي بالمليار دولار خلال فترة (1990-2020).	28
الشكل رقم (3-2)	هيكل الصادرات الروسية عام 2021.	30
الشكل رقم (3-3)	الناتج المحلي الإجمالي الأوكراني بالمليار دولار خلال فترة (1992-2020).	31
الشكل رقم (3-4)	هيكل الصادرات الأوكرانية عام 2020.	32
الشكل رقم (3-5)	نصيب روسيا وأكرانيا من الصادرات العالمية من بعض المنتجات الغذائية متوسط الفترة (2021/2020/2017/2016)	33
الشكل رقم (3-6)	مؤشر أسعار الغذاء العالمي للفترة (2020-2022).	40
الشكل رقم (3-7)	التطور الفصلي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(2012-2022)	61
الشكل رقم (3-8)	تطور معدل التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاكIPC (2002-2022)	62
الشكل رقم(3-9)	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك IPC (نوفمبر 2020 – نوفمبر2022)	63

الفصل الأول

مقدمة عامة

1. تمهيد:

تعد الحرب الأكرانية الروسية من أحداث الصراع الدولي الهامة التي تؤثر على العديد من الدول في جميع أنحاء العالم. واحدة من هذه الدول التي تتأثر بهذا الصراع هي الجزائر، الدولة الواقعة في شمال إفريقيا. يعد الاقتصاد الجزائري هشًا ويعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط والغاز، وبالتالي فإن أي تقلبات في الأسواق العالمية للنفط والاضطرابات الجيوسياسية قد تؤثر بشكل كبير على المؤشرات الاقتصادية الكلية في البلاد.

من خلال فهم تأثير هذا الصراع على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، سيتمكن صناع القرار والمحللون الاقتصاديون من اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع التحديات الاقتصادية المحتملة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

2. صياغة الاشكالية :

تأثير الحرب الأكرانية الروسية على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟ وكيفية التعامل مع التحديات الاقتصادية المترتبة على الصراع؟

3. التساؤلات الفرعية:

- ما هو تأثير تقلبات أسعار النفط والغاز العالمية بسبب الحرب الأكرانية الروسية على إيرادات الجزائر النفطية؟
- كيف يؤثر تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر نتيجة للحرب على نمو الاقتصاد الجزائري؟
- هل يواجه قطاع التجارة الخارجية في الجزائر تحديات بسبب الحرب الأكرانية الروسية؟
- ما هو التأثير المتوقع على النمو الاقتصادي في الجزائر نتيجة للصراع الأكراني الروسي؟
- هل يمكن توقع ارتفاع معدل التضخم في الجزائر بسبب الحرب الأكرانية الروسية؟

4. فرضيات الدراسة:

- تأثير الحرب الأكرانية الروسية على أسعار النفط والغاز العالمية.

- تأثير تقلبات أسعار النفط والغاز على إيرادات الجزائر النفطية.
- تأثير الحرب الأكرانية الروسية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.
- تأثير الحرب على حجم التجارة الخارجية للجزائر.

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه المذكرة إلى تسليط الضوء على تأثير الحرب الأكرانية الروسية على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

6. أهمية الدراسة:

سيتم استكشاف التغيرات التي قد تحدث في أسعار النفط والغاز، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتجارة الخارجية، والنمو الاقتصادي، وسوق العمل، والتضخم، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الهامة. سيتم تحليل الآثار الاقتصادية المحتملة وتقديم تقييم شامل لتأثير الصراع الأكراني الروسي على الاقتصاد الجزائري في الفترة الزمنية المحددة.

7. صعوبات الدراسة

صعوبات الدراسة يمكن أن تتفاوت من شخص لآخر وتعتمد على العديد من العوامل المختلفة. ومن بين الصعوبات الشائعة التي يمكن أن يواجهها الطلاب في دراستهم:

1. ضغط الوقت: يشعر العديد من الطلاب بضغط الوقت والحاجة إلى إدارة وقتهم بشكل فعال بين المهام المختلفة مثل الدروس والواجبات المنزلية والمشاريع والاستعداد للامتحانات.
2. صعوبات التركيز والانتباه: يعاني بعض الطلاب من صعوبة في الانتباه والتركيز خلال الدروس والمحاضرات، مما يؤثر على قدرتهم على استيعاب وفهم المواد الدراسية.
3. ضغط الأداء والتوتر: قد يشعر الطلاب بضغط الأداء والتوتر المرتبط بتحقيق النجاح الأكاديمي، وهذا الضغط قد يؤثر على أدائهم وقدرتهم على التفكير بشكل واضح ومنظم.

4. صعوبات التنظيم والتخطيط: قد يواجه البعض صعوبات في التنظيم وتخطيط وقتهم والتحضير للدروس والمراجعة، مما يؤثر على فعاليتهم الدراسية.

5. صعوبات في فهم المواد الدراسية: قد يجد الطلاب بعض المواد صعبة ومعقدة، وبالتالي يحتاجون إلى مزيد من الوقت والجهد لفهمها واستيعابها.

6. نقص الموارد والدعم: يعاني بعض الطلاب من نقص الموارد الضرورية مثل الكتب الدراسية والمواد الاستعلامية، وقد يفتقرون أيضًا إلى الدعم الملائم من المعلمين أو الأهل أو الزملاء.

8. حدود الدراسة.

امتدت الحدود الزمانية للدراسة من 2022/02/24 وهو تاريخ ابتداء الحرب الروسية والاكرانية، حتى بداية سنة 2023.

9. منهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة أتبعنا المنهج الوصفي لأنه الأنسب لطرح الموضوع واستخلاص النتائج وذلك بعد الحصول على المعلومات المتوفرة حول الحرب ونتائجها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1. تمهيد:

إن التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من أهم المفاهيم المتداولة في علم الاقتصاد إذ تعتبر الهدف الرئيس ي لأغلب النظريات الاقتصادية، كما أنهما من أكثر المواضيع أهمية لدى الحكومات التي تسعى إلى تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجالات وذلك بهدف تطوير الدولة والمساعدة على ازدهارها لكونهما الخيار الرئيس ي والوحيد للخروج من دائرة التخلف و تعتبر المؤشرات الاقتصادية من الأدوات الأكثر أهمية لتحليل المناخ الاقتصادي والتي تستعين بها الدول في توجيه استراتيجياتها الرامية إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

2. الإطار النظري لماهية التنمية الإقتصادية

تمثل التنمية الإقتصادية إحدى الرهانات الكبرى للدولة النامية على إعتبار أنها الخيار الوحيد للتحرر من التخلف الإقتصادي، فجندت لها في سبيل ذلك مواردها المختلفة، رغم تباين سياستها واستراتيجيتها وأهدافها إلا أن هدفها واحد.[1]

1.2 مفهوم التنمية.

للحديث عن التنمية الاقتصادية لابد من التطرق الى تعريف التنمية ثم ابراز ما مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافا هاته التنمية وأهميتها بالنسبة لدول العالم الثالث .

1.1.2 تعريف التنمية:

ان من بين تعريفات التي تعرف التنمية **":**أنها حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للأهالي.

أو هي عملية التغيير واعي حدث في المجتمع من خلال التوحد والمشاركة بين جهود المواطنين والحكومة بهدف الاستفادة من كافة الموارد المتاحة في المجتمع وتتحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وبتم ذلك وفق خطة مرسومة.

2.1.2. عناصر التنمية:

[1] مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية) الاتجاهات المعاصرة(، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007، ص189.

ومن خلال هذا التعرف بمكن أن نبرز أهم العناصر الأساسية للتنمية وهي:

- التنمية ترتكز على الانسان باعتباره العنصر البشري الذي ساهم في عملية التنمية.

- التنمية عملية تستهدف تحقيق الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية لجميع أف ا رد المجتمع ولبس لشريحة على أخري[1].

- التعليم والمعرفة: يعتبر التعليم والمعرفة أساسيين للتنمية الشاملة. يمكن أن يؤدي توفير فرص التعليم الجيد والوصول إلى المعرفة إلى رفع مستوى المهارات وتمكين الأفراد وتعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية.

- الصحة والرفاهية: يعتبر تحقيق الصحة والرفاهية أحد أهم أهداف التنمية. يشمل ذلك توفير الرعاية الصحية الجيدة والوصول إلى الخدمات الطبية الأساسية وتحسين الظروف المعيشية وتوفير الأمن الغذائي.

- البيئة والاستدامة: يجب أن تكون التنمية مستدامة بيئياً، وذلك من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية والتنمية البيئية المستدامة.

3.1.2 أهداف التنمية

- تهدف التنمية إلى استغلال كافة الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع.

- تعتمد التنمية على المشاركة الشعبة وتعني هذا ضرورة أن ساهم جميع أفراد وأعضاء المجتمع في كل مراحل التنمية ابتداء من التخطط للتنمية حتى آخر مراحل التنمية.

- تهدف التنمية إلى تنمية وعى الأفراد وتوجههم وتنمية قدراتهم على مواجهة المشكلات.

- المساواة والعدالة: يشمل التنمية تعزيز المساواة والعدالة في الفرص والحقوق والموارد. يجب أن تكون الفرص متاحة للجميع بغض النظر عن الجنس، أو العرق، أو الدين، أو الطبقة الاجتماعية.

وينبغي القول أن التنمية التي نسعى إليها يجب أن تكون موجهة للداخل وتعتمد على القوى الذاتية[2].

[1] عبد الرحمان تمام أبو كريشة ،علم الاجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003 ، ص37

[2] محمد شفيق، البحث العلمي) الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية(، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998 ، ص13

2.2. مفهوم التنمية الاقتصادية.

1.2.2. المفهوم التاريخي للتنمية الاقتصادية.

بمفهومها التاريخي الإنساني الشامل عرفت بكونها تدرج طويل الأمد بعبر عن شكل التطور المادي للمجتمعات البشرية عبر العصور، وقد تجلى ذلك في مظهرين أساسي، المظهر الأول كمي متعلق بالمتغيرات الاقتصادية الاجتماعية المرتبطة بالتحولات البنيوية أو الهيكلية. والمظهر الثاني نوعي بتمثل في المؤسسات الاجتماعية والأفكار والتصورات، والمفاهيم، وأنماط المعيشة التي تظهر في سعي المجتمع لتحقيق حاجاته المادية .وقد اتسمت حركة هذا التدرج والتطور ببطء شديد من جهة واختلاف في درجته بين مجتمع وآخر، وأحيانا لإيكاد لاحظ بسبب ضآلته من جهة أخرى.

وقد ارتبطت أهمية التطور البشري منذ فجر التاريخي بأهمية أدوات وسائل الإنتاج التي صنعها، وبالتالي فإن الصناعة بمفهومها البسيط ترتبط ارتباطا وثيقا بالتطور والتنمية الاقتصادية، وهي بذلك تنقل المجتمع من الجمود والبطء والتخلف، إلى التقدم ، أي من مرحلة ما قبل التصنيع إلى مرحلة التصنيع، وبدون هذا الأخير لا يمكن الحديث عن أية تنمية أو أي تطور اقتصادي كان، ولا أدل على ذلك أكثر من أن كل البلدان المتخلفة البوم هي بلدان غيـــر صناعية، في حين نجد أن كل البلدان الصناعية هي بلدان متقدمة[1].

2.2.2. مفهوم التنمية الاقتصادية:

لا نستطع اعطاء تعرف شامل للتنمية الاقتصادية وذلك لتشعبها واختلاف مدارسها ومحللها وكل يعطي تعريفا بناءا على تصوره لتطور المجتمع، ومنه نبرز بعض التعارف للتنمية الاقتصادية حسب بعض الكتاب ومنه ما علي[2]:

ويعرفها **سعد الدين إبراهيم** ":التنمية الاقتصادية بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانات والطاقات الكامنة في مكان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكبان هو فرد أو جماعة أو مجتمع، أما العناصر الرئيسية لمضمون التنمية فهي:

[1] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 .، ص19

[2] هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية،(2005) ، ط1 ، ص11.

-أنها عملية داخلية ذاتية، بمعني أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكبان نفسه وأن أي عوامل أو قوي خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة.

- هي عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة.

-أنها عملية ليست ذات طريق واحد، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الإمكانات الكامنة في داخل كل كبان.

فيمكن أن نقول " التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أسالب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستورات الإنتاج من خلال إنماء المها ا رت و الطاقات البسرة و خلق تنظيمات أفضل ، هذا فضلا عن زيادة أ رس المال المتراكم في المجتمع.

و بالإضافة إلى ما سبق ، تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسبن كل من مهارة و كفاءة و قدرة العامل على الحصول على الدخل و تنظيم الإنتاج بطريقة أفضل ، و تقدم المؤسسات المالية و تنظيم السوق المالي و تطوير الوسائل و الاتصالات[1].

3.2. أهداف وأساليب التنمية الاقتصادية:

1.3.2 أهداف التنمية الاقتصادية.

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب حياة كريمة، ولا ينظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وانما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخري، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف كل دولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إب ا رز بعض الأهداف الاساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي[2]:

[1] هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] نعمة الله نجيب إب ا رهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص499.

1- زيـــادة الدخل القومي :تعتبر زيـــادة الدخل القومي من أهم أهداف التنميـــة الاقتصاديـــة في الدول المتخلفة، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يـــدفع هذه البلدان إلى القيـــام بالتنميـــة الاقتصاديـــة، إنما هو فقرها وانخفاض مستوي معيـــشة سكانها ولا سبيـــل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوي المعيـــشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانيـــة إلا بزيـــادة الدخل القومي.

2- رفع مستوي المعيـــشة :يـــعتبر تحقيـــق مستوي مرتفع للمعيـــشة من بيـــن الاهداف الهامة التي تسعي التنميـــة الاقتصاديـــة إلى تحقيـــقها في الدول المتخلفة اقتصاديـــا، ذلك أنه من المتعذر تحقيـــق الضروريـــات الماديـــة للحيـــاة من مأكل وملبس ومسكن وغيـــرها وتحقيـــق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يـــرتفع مستوي معيـــشة السكان وبدرجة كافيـــة لتحقيـــق مثل هذه الغايـــات.

3- تقليـــل التفاوت في الدخول والثروات :هذا الهدف من الأهداف الاجتماعيـــة للتنميـــة الاقتصاديـــة، حيـــث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيـــب الفرد منه، تفاوتا كبيـــرا في توزيـــع الدخول والثروات، إذ تحصل طبقة صغيـــرة من أفراد المجتمع على حصة كبيـــرة من هذه الثروة .ومن هذا التفاوت في توزيـــع الثروات والدخول، يـــؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيـــمة، حيـــث يـــعمل على تردده بيـــن حالة من الغني المفرط، وحالة من الفقر هذا بالإضافة إلى أنه غالبا ما يـــؤدي إلى اضطرابات فيـــما يـــنتجه المجتمع وما يـــستهلكه.

4- تعديـــل التركيـــب النسبي للاقتصاد القومي :نعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي ، سواء أن كانت تعتمد على الز ا رعة فقط ، و البحث في إنشاء و دعم قطاع الصناعة و ذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يـــعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصاديـــة الشديـــدة نتيـــجة التقلبات في الإنتاج و الأسعار في هذا القطاع الوحيـــد المستغل مما يـــشكل خطرا جسيـــما على هدوء و استق ا رر مجرى الحيـــاة الاقتصاديـــة ، لذالك يـــجب على القائميـــن بأمر التنميـــة في البلاد إحداث توازن في القطاعات و عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي.

وعلى الرغم من تعدد أهداف سيـــاسات التنميـــة الاقتصاديـــة إلا أنه يـــمكن ذكر أهم النقاط خاصة تلك التي تبنتها الامم المتحدة في إعلان الالفيـــة الثالثة وهي[1]:

[1] نعمة الله نجيب إب ا رهيم، أسس علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص500.

- توفيـــر الظروف الملائمة لتنميـــة القطاعات الاقتصاديـــة ويـــشمل ذلك توفيـــر درجة من الاستقرار.

- تحقيـــق قدرة من العدالة الاجتماعيـــة والحد من اللامساواة في توزيـــع الدخول.

- تنفيـــذ برامج استشاريـــة طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيـــف كافة عناصر الانتاج في خدمة هذه البرامج.

- السعي لتوفيـــر الأساليـــب الفعالة واتباع هذه الاساليـــب في تسريـــع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيـــق التنميـــة الاقتصاديـــة.

2.3.2: التنمية الاقتصادية.

هناك عدة أساليـــب للنهوض بالتنميـــة الاقتصاديـــة أهمها[1]:

- توفيـــر أ رس المال الملائم واللازم للتنميـــة ماديـــا وبشريـــا.

- أنظمة التعليـــم المعتمدة في إعداد قوة العمل.

- تطويـــل آليـــات تخطيـــط قوة العمل.

- تطويـــر آليـــات الاختيـــار والتعيـــين.

- خلق نظام الحوافز والمكافآت التشجيـــعيـــة.

- توفيـــر المناخ الاقتصادي والإداري المناسب.

- إعداد وتأهيـــل اليـــد العاملة بمختلف التخصصات والمها ا رت إضافة إلى الكفاءات.

- تزويـــد القوى العاملة بالمعارف، الخب ا رت والمها ا رت اللازمة بهدف تحقيـــق الأهداف التنمويـــة في كافة المجالات.

- تبسيـــط الاجراءات والحد من الروتيـــن.

[1] جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق، 2009 ، ط1 ، ص65

-تخصيص أيام دراسية في البحث العلمي، وتوفير البيئة المناسبة وكذا المناخ المناسب الذي يساهم في حل مشاكل التنمية الاقتصادية.

هذه الحلول أو الأساليب كلها روافد في زيادة الدخل القومي الفردي، وينعكس إيجابا على المستوى الصحي والتعليمي وتقود إلى زيادة الإنتاجية،وإلى تحقيق تنمية بكافة أبعادها.

الجدول رقم (2-1): الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع	عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده
يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات	يعبر عن تغير كيفي أي الانتقال من حالة إلى حالة أفضل، أي تهتم بزيادة متوسط الدخل الفرد الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة
لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي	تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه
يتعلق بالجانب الاقتصادي فقط، ويعتبر جزء من التنمية فهو شرط ضروري ولكنه غير كافٍ لتحقيقها	تمس جميع الجوانب حيث أنها عملية شاملة
هو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الإنتاج في المستقبل، من دون أن يهتم بعملية التوزيع والآثار الجانبية الأخرى التي ترافقها	هي مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، تتصل برفع القدرة الإنتاجية وكفاءة أداء الأفراد، مع ضمان العدالة الاجتماعية والثقافية والسياسية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة.

3. مفاهيم أساسية حول المؤشرات الاقتصادية .

1.3. ماهية المؤشرات الاقتصادية.

1.1.3مفهوم المؤشر لغة واصطلاحا:

هناك تعاريف متعددة لمفهوم المؤشر، تتقارب جميعها حول فكرة أن المؤشر حالة الإبلاغ عن سير ظاهرة ما في وقت معين تم تعريف المؤشر في قاموس المورد بأنه الدليل الذي يستخدم لإظهار حالة أو تمييز ش يء ما ، فالمؤشر عنصر ملموس، قابل للملاحظة والقياس وعلامة دالة على درجة تحقيق الهدف المنشود. فهو يرتبط بالمتغير المدروس والذي لا يمكن قياسه بشكل مباشر.[1]

تبسيط المعلومات لجعلها مفهومة وقابلة للاستخدام من قبل الجمهور المستهدف(المديرون،

- صناع القرار، المستثمرون، الباحثون وكذا عامة الناس.

- وصف موقف في وقت ومكان معينين، ثم عن طريق التكرار، للسماح بإجراء مقارنات عبر ال زمن و/أو المكان .

تعريف المؤشرات الاقتصادية : عرفت Tromben المؤشرات الاقتصادية على أنها تلك القياسات المنتظمة للمتغيرات الأساسية التي تهدف إلى الإبلاغ عن الوضع الاقتصادي لبلد ما ويرى Kaplan و Norton أن المؤشرات الاقتصادية عبارة عن أدوات تسمح بتحديد الوضع الاقتصادي السائد، ومقارنته بمرور الزمان وتغير المكان، تبعا للهدف المطلوب تحقيقه .كما عرفها مركز الإحصاء SCAD على أنها " وصف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وغيرها لظاهرة ما في وقت ومكان محددين ويمكن أن يكون المؤشر رقم مطلق أو نسبة أو معدل أو غيرها من المقاييس الإحصائية .[2]

وحسب Lorino فإن المؤشرات الاقتصادية تشكل أحد المواد الخام للتحليلات الاقتصادية والمالية حيث أنها لها تأثير كبير، لا سيما على الأسواق المالية .

[1] مجدي علي حسين الحبش ي،" مؤشرات الجودة كأداة لتجديد التعليم الجامعي – دراسة حالة لكلية التربية بالإسماعيلية جامعة قناة السويس"، مجلة كلية التربية، المجلد 24 ، العدد 60 ، جامعة الزقازيق، 2228 ، ص. 174

[2] مجدي علي حسين الحبش ي، "مؤشرات الجودة كأداة لتجديد التعليم الجامعي، مرجع سبق ذكره، ص174.

وفي السياق نفسه، يمكننا القول أن المؤشرات الاقتصادية عبارة عن مجموعة من البيانات والتقارير تنشرها هيئات متنوعة كالوكالات الحكومية أو الخاصة، المنظمات غير الحكومية بالإضافة للمنظمات العالمية كالأمم المتحدة، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وهي تهدف إلى توفير صورة موضوعية وغير متحيزة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي..

تتضمن هذه المؤشرات إحصائيات ذات الطابع الرسمي تستعمل في قياس أداء مختلف القطاعات لتقييم الوضع الاقتصادي لبلد ما ومعرفة مدى قوته أو ضعفه ويكون استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات التجارية والأكاديمية والباحثين بالإضافة إلى المستخدم الرئيسي ألا وهو الهيئات الحكومية . يتم إصدار المؤشرات الاقتصادية بشكل منتظم وبصفة دورية، قد تكون سنوية، ربع سنوية، شهرية، الخ.

2.1.3. الفرق بين المؤشرات والإحصاءات:

تعد التفرقة بين مفهومي المؤشرات والإحصاءات أمر بالغ الأهمية حيث يعبر المؤشر عن مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة، أما الإحصاء فهو يعبر عن عرض لواقع ظاهرة ما في وقت محدد وفي شكل رقمي دقيق .وعلى هذا يختلف المؤشر عن الإحصاء في أنه لا يكتفي بعرض الواقع فقط بل يمتد لتفسيره وتحليله .ومن هذا المنطلق يمكن القول أن[1]:

–الإحصاء يعد الأساس الذي يقوم عليه إعداد المؤشر؛

–المؤشر" أغنى في المضمون وأقوى في الدلالة عن الإحصاء 2" ؛

–المؤشر يرتبط بهدف يسعى نحو تحقيقه بينما الإحصاء لا يرتبط بهدف إلا من خلال دمجه بمؤشر.

وفي هذا السياق يمكننا توضيح الفرق بين البيانات الإحصائية، المعلومات، والمؤشرات من خلال الجدول التالي:

[1] قاموس المورد، الطبعة الثامنة والثلاثون، بيروت :لبنان، دار العلم للملايين،2004.

الجدول رقم (2-2): الفرق بين البيانات الاحصائية، المعلومات والمؤشرات.

البيانات الإحصائية	المعلومات	المؤشرات
هي مجموعة القياسات والمشاهدات التي تكون على هيئة أرقام، حروف، رموز ونسب في الجداول أو الأشكال البيانية، تختصّ بفكرة وموضوع معيّن.	هي نتاج معالجة البيانات، فالمعلومات عبارة عن البيانات التي تمّ معالجتها بتصنيفها وتنظيمها وتحليلها، وأصبح لها معنى لتحقق هدف محدد وتُستعمل لغرض معيّن حتى توفّر ما يسعى المعرفة. تكون المعلومات على شكل صور توضيحيّة، أو نصوص وعبارات مفهومة المعنى.	هي تحويل البيانات الإحصائية المستخدمة من السجلات والمستندات الإدارية من مادة خام إلى مؤشرات لها جوانبها وأبعادها المختلفة التي تساعد على تشخيص وتحديد المشكلات وتسمح بالتالي على التخطيط والقيام بأعمال المتابعة والتقييم للأداء.

المصدر: حافظ محمد، مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها، جامعة عين شمس، مصر، 2006، ص 3.

2.3. أنواع المؤشرات الاقتصادية

يمكننا تصنيف المؤشرات الاقتصادية وفقا لعدة معايير(طريقة القياس، نوع الظاهرة المراد تفسيرها أو حسب الهدف المتبع، فنذكر منها الأنواع التالية :

أ- المؤشرات الموضوعية والمؤشرات الذاتية Indicateurs objectifs et subjectifs

تعتمد المؤشرات الموضوعية على البيانات المحايدة التي لا تتضمن حك ما قيميا حول ظاهرة ما .**مثال:** نسبة الأمية .بينما تعتمد المؤشرات الذاتية على استقصاءات الرأي، على المشاعر(الثقة، الأمن، إلخ)

وعلى آراء شخصية .التقييم الذاتي من قبل المشاركين قد يحدد على أساس الطموحات أو من خلال تجربة العيش السابقة .الاختلافات الثقافية بين البلدان لها تأثير على نتائج هذا النوع من الاستقصاءات .**مثال:** مؤشر إدراك الفساد في الدول المتخلفة[1].

[1] 4مركز الإحصاء SCAD ، ، دليل المؤشرات الإحصائية، أدلة المنهجية والجودة، دليل رقم 1 أبوظبي، 2016 ، ص3.

ب. المؤشرات المطلقة والمؤشرات النسبيةIndicateurs absolus et relatifs

تقاس المؤشرات المطلقة بشكل مباشر ومستقل عن أي علاقة مع متغير آخر .**مثال :**عدد الطالبات على مستوى الجامعة .بينما تعبر المؤشرات النسبية على العلاقة بين متغيرين أو أكثر لغرض إبراز فئات، مجموعات أو طبقات . **مثال :**نسبة الطالبات من بين طلبة الجامعة .

ج. المؤشرات الكمية والمؤشرات النوعيةIndicateurs quantitatifs et qualitatifs

تتعلق المؤشرات الكمية بالعناصر أو الظواهر التي يمكن تقديرها بالأرقام أي حسابها .تشير في الغالب إلى الوحدات أو النسب أو المعدلات .**مثال :** نسبة الأطباء لكل 1222 نسمة.

أما المؤشرات النوعية عادة ما تأخذ شكل بيان، ويتم الإبلاغ عنها ببيانات غير رقمية **.مثال:**

–وجود سياسة ضد عدم المساواة(نعم / لا.)

–مدى انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر(من 1 إلى 10).

د. المؤشرات البسيطة (simples) والمؤشرات المركبة(composites ou synthétiques)

يعتبر المؤشر البسيط مقياس لوضع سائد أو حالة معينة تتطلب حساب وتقييم وحيد .تتمتع المؤشرات البسيطة بالوضوح والفعالية، ذلك أنها لا تهتم سوى بجانب(ظاهرة)واحد من الجوانب

الاقتصادية الاجتماعية .**مثال :** نسبة الفقراء والتي تمثل عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر بالنسبة إلى العدد الكلي للمواطنين.

أما المؤشر المركب فهو تقييم لظاهرة اقتصادية أو اجتماعية متعددة الأبعاد 1 ويوجد لها قياسات جزئية متعددة تعكس الأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة . يتم تكوين المؤشر المركب من خلال دمج بعض المؤشرات الفردية في مؤشر واحد بالاستناد إلى نموذج معين، وذلك للحصول على مفاهيم جديدة ومتعددة الأبعاد لا يمكن التوصل إليها من خلال مؤشر فردي وحيد .ولقد قامت العديد من المنظمات الدولية– مثل الأمم المتحدة وغيرها – باستخدام المؤشرات المركبة كوسيلة سهلة للمقارنة بين أداء الدول وفقا لبعض المعايير التي يتم تمثيلها بالمؤشرات الفرعية الأساسية .**مثال :** مؤشر التنمية البشرية (IDH) يقيس مستوى التنمية البشرية للبلدان في جميع أنحاء

العالم .بما أنه لا يوجد مؤشر بسيط يعكس هذا الأداء فهو يعتمد على ثلاثة معايير :الناتج المحلي الإجمالي للفرد، متوسط العمر المتوقع ومستوى تعليم الأطفال.

هـــ.المؤشرات القيادية، المؤشرات المتأخرة والمؤشرات المتزامنة

Indicateurs avancés, retardés et coïncidents

يتم تصنيف المؤشرات الاقتصادية إلى ثلاثة أصناف رئيسية حسب توقيتها بالمقارنة مع الدورات الاقتصادية، وهي المؤشرات القيادية، المؤشرات المتأخرة والمؤشرات المتزامنة.

المؤشر القيادي(أو السابق) هو مؤشر يعطي عادة– ولكن ليس دائما –إشارة مبكرة قبل ظهور تقلبات أو تغيرات اقتصادية جديدة . تعتبر المؤشرات الاقتصادية القيادية ذات أهمية كبيرة لأنها تستخدم كأدوات للتحليل والتنبؤ بما سيحدث في المدى القصير أو المتوسط، وذلك على أساس البيانات السابقة أو الحالية . فهي تهدف إلى تقديم أدلة إضافية لتقييم نبض النشاط الاقتصادي، ومن الأفضل أن تقترن بالبيانات الاقتصادية الأخرى لتوفير نظرة شاملة للاقتصاد .هذه المجموعة من المؤشرات الاقتصادية لها أهمية خاصة للمتداولين، لأنها تقدم أفضل فكرة عن المسار المحتمل لنشاطاتهم الاقتصادية في المستقبل .المؤشرات الأكثر استخداما هي مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC)وهو مقياس التضخم[1].

المؤشر المتأخر (أو اللاحق) هو مؤشر يعكس حالة الاقتصاد بعد بداية التغير في الدورة الاقتصادية، وعادة ما تكون مدة التأخر عدة أشهر . يستعمل هذا النوع من المؤشرات في تحليل وتأكيد بعض نتائج التغيرات التي شهدها الاقتصاد . وأحد الأمثلة لهذه المؤشرات هو معدل البطالة والذي يعتبر مؤشر اقتصادي متأخر يميل إلى الزيادة أو النقصان مع تقلبات الدورة الاقتصادية (انكماش، انتعاش، توسع، ركود). فينخفض معدل البطالة بعد بضعة أشهر من تحسن الأداء الإجمالي للاقتصاد ويرتفع بعد تراجع الأداء الإجمالي للاقتصاد . أما المؤشرات المتزامنة فهي تتحرك في نفس الوقت مع تغير الوضع الاقتصادي الإجمالي، و عد تضمن المؤشرات الأكثر متابعة لأنها تقيم النشاط الاقتصادي الفعلي في وقت النشر .وتعطي هكذا صورة عن الاقتصاد أو قطاع معين في الوقت الحالي .ويتم استعمال المؤشرات الاقتصادية المتزامنة لتحديد المستويات العليا والمستويات الدنيا للدورات الاقتصادية . نذكر على سبيل المثال مؤشر الإنتاج الصناعي الذي يتتبع مخرجات القطاع الثانوي.

[1] حافظ محمد، مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها، جامعة عين شمس، مصر، 2006، ص4 .

إذن، تقدم لنا المؤشرات الاقتصادية ثلاث إشارات وهي التحذير أو التوقع أو التأكيد، وتجدر الإشارة أن كل مؤشر اقتصادي يمثل نوع من أنواع الفئات الخمسة المذكورة أعلاه.

3.3. خصائص وأهمية المؤشرات الاقتصادية

1.3.3. خصائص وجودة المؤشرات الاقتصادية:

الجودة الإحصائية هي مجموعة المعايير الواجب توافرها في المؤشرات الاقتصادية لكي تكون ملائمة للاستخدام من قبل المعنيين . وينبغي للمؤشر الاقتصادي أن يتمتع بمجموعة من الخصائص حصرها Perret في ما يلي : أحادية المعنى، التمثيلية، الوضوح المعياري ، الموثوقية والانتظام. وحسب Reix فإن البساطة وإمكانية الوصول إلى البيانات تعد من بين معايير جودة المؤشر الاقتصادي.

وفي السياق نفسه، يرى مركز الإحصاء SCAD أن جودة كل مؤشر اقتصادي تعتمد أساسا على الخصائص التالية [1]:

–**الملائمة:** يقيس هذا المحور مدى تحقيق المؤشرات الاقتصادية لمتطلبات المستخدمين.

–**الوضوح والقابلية للتفسير:** يقيس هذا المعيار مدى كفاية المعلومات الوصفية للمؤشرات المنشورة ووضوحها بحيث تمكن المستخدم من فهمها.

–**سلامة المنهجية:** يقيس هذا المحور مدى توافق المنهجية المتبعة لقياس المؤشر مع المعايير والمنهجيات الدولية والوطنية والمحلية المعتمدة ومع الممارسات الفضلى.

–**دقة البيانات:** يقيس هذا المحور مدى كفاءة المؤشرات وقدرتها على وصف الظاهرة قيد البحث والدراسة. وتعرف الدقة أيضا بمقدار التقارب بين القيم المقدرة من المسح والقيم الحقيقية.

– **الاتساق والترابط** :يقيس هذا المحور مدى الانسجام في البيانات التي يتم جمعها، والاتساق

والتكامل بين المؤشرات المنشورة بحيث يمكن المقارنة بينها أو دمجها معا، بالإضافة إلى مدى إمكانية

[1] Perret B. 2002 . Indicateurs sociaux, Etat des lieux et perspectives, Les papiers du CERC, n°1, Conseil de l'Emploi, des Revenus et de la Cohésion sociale, Paris, pp. 13-22.

المقارنة بين المؤشرات الصادرة في فترات زمنية مختلفة.

–**إمكانية الوصول إلى المؤشرات (الإتاحة :)** يقيس هذا المحور مدى سهولة الحصول على

المؤشرات الاقتصادية بطرق ووسائل مختلفة ملائمة لكافة المستخدمين.

–**الوقتية وحداثة البيانات :**يقيس هذا المحور طول المدة الزمنية بين تاريخ الإسناد الزمني للمسح

وتاريخ إتاحة المؤشرات، بالإضافة إلى مدى الانضباط بنشر المؤشرات وفقا للجدول الزمني المعتمد.

بالإضافة إلى وضوح المسمى والقدرة على قياس التغير في الظاهرة قيد الدراسة، إمكانية المقا رنة الإقليمية والدولية[1].

2.3.3. أهمية المؤشرات الاقتصادية:

تلعب المؤشرات الاقتصادية بكل أنواعها دو را مه ما في العديد من الدراسات الاقتصادية سواء تم استخدامها في التحليل الفني أو الاقتصاد الكلي .فهي تسهل تفسير أنواع مختلفة من البيانات وغالبا ما تجمع بين مفاهيم متعددة في أداة واحدة . فتستخدم المؤشرات الاقتصادية لغرضين أساسيين، أولا تحديد حجم المشكلة وقياسها قياسا دقيقا للوقوف على الوضع الراهن لها . ثانيا متابعة الخطة الموضوعة وتقييم الأداء والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة الأجل، متوسطة الأجل أو طويلة الأجل .

وكما جاء عن حافظ فالمؤشرات الاقتصادية تساعد على تشخيص وتحديد المشكلات وتسمح بالتالي على التخطيط والقيام بأعمال المتابعة والتقييم للأداء .

كما يمكن للمؤشرات الاقتصادية أن تكون أداة مفيدة للغاية، فالبعض منها تؤكد ما فعله الاقتصاد في السابق، بينما تبلغ الأخرى عن الوضع الحالي للاقتصاد، وقد تتنبأ الأخيرة بما لم يأت بعد .وبذلك تؤدي المؤشرات الاقتصادية دورا رئيسيا في مساعدة الدول في اتخاذ القرارات وتوجيه سياساتها الاقتصادية مثل سياسات دعم التشغيل ومكافحة البطالة أو سياسات تشجيع التنمية الاقتصادية المحلية للحد من الفقر.

[1] Reix R. 1998 . Systèmes d'information et management des organisations, Editions Vuibert, Paris, p. 59.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن المؤشرات الاقتصادية تمثل بمختلف أنواعها المرآة العاكسة لواقع البيئة الاقتصادية السائدة على كل من الصعيد الوطني والدولي .وهذا ما يجعلها تحتل مكانة مهمة لدى متخذي القرار وواضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

3.3.3.دليل المؤشرات الاقتصادية:

عادة ما تقوم الدول والهيئات المتكلفة بنشر المؤشرات الاقتصادية بإعداد دليل يهدف إلى تقديم شرح مفصل ووصف حول أهم المؤشرات التي تصدرها ويتضمن هذا الوصف العناصر التالية : اسم المؤشر، تعريف المؤشر، آلية حسابه، وحدة ودورية القياس وكذلك مصدر البيانات (أنظر إلى الجدول رقم03).

كما يحتوي دليل المؤشرات الاقتصادية على أهم الرموز والاختصارات المستخدمة في تعريف المؤشرات وشرح مبسط عنها .وسيتم إتباع هذه المنهجية عند تطرقنا لمختلف المؤشرات الاقتصادية في الفصول الآتية:[1]

الجدول رقم (2-3): دليل المؤشرات الاقتصادية.

اسم المؤشر	وهو الاسم الرسمي المعتمد في المركز للمؤشر
التعريف	وهو عبارة عن وصف لمفهوم المؤشر ودلالاته لجعله أكثر وضوح من قبل المستخدمين
آلية الحساب	وهي وصف للمعادلة المعتمدة لحساب المؤشر
وحدة القياس	وهي الوحدة المستخدمة في قياس المؤشر لقياس القيم المالية والسنة لقياس العمر
مستوى التفصيل	وهو عبارة عن مجموعة من المتغيرات أو العناصر التي تستخدم لتقسيم أو تصنيف المؤشر عند الحاجة لتفاصيل أكثر عند نشر بياناته
دورية القياس	وهي المدة الزمنية اللازمة لتحديث بيانات المؤشر
مصدر البيانات	يحدد هذا العنصر نوع المصدر أو المنهجية الرئيسية للحصول على البيانات الخاصة بالمؤشر، وهناك أنواع مختلفة من المصادر للحصول على هذه البيانات مثل المسوح الميدانية والتعدادات والسجلات الإدارية. وبالنسبة لبعض المؤشرات تكون مشتقة ويتم إعدادها من خلال عمليات حسابية خاصة.

المصدر: مركز الإحصاء SCAD، دليل المؤشرات الإحصائية، أدلة المنهجية والجودة، رقم 9، أبوظبي، 2016، ص4.

[1] مجدي علي حسين الحبش ي، مؤشرات الجودة كأداة لتجديد التعليم الجامعي ، مرجع سبق ذكره، ص 176.

4. الدراسات السابقة.

1.4. الدراسات السابقة المحلية.

1. الكاتب : هاني منال (2022) . الحرب الروسية على أوكرانيا و أثرها على الاقتصاد العالمي :الواقع و الدروس المستفادة، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، الجزائر.

تهدف دراستنا هذه إلى توضيح آثار الحرب الروسية – الأوكرانية (2022)على الاقتصاد العالمي و ذلك بعرض الواقع و استخلاص الدروس من هذه الحرب . بعد التطرق لطبيعة كل من الاقتصاد الروسي و الاقتصاد الأوكراني و مكانتهما عالميا ، ثم عرض أسباب الحرب و تقديمنا لمختلف التداعيات الاقتصادية التي نتجت عنها على كل من روسيا و أوكرانيا و على الاقتصاد العالمي ، توصلنا إلى أن بالرغم من أن الحرب تدور بين طرفي الصراع إلا أن نتائجها انتقلت إلى باقي دول العالم و ذلك من خلال قنوات الطاقة و المواد الأساسية و سيادة حالة عدم التأكد ،حيث من المتوقع أن تفرز تغيرات في الاقتصاد العالمي بناء على ما تسببت فيه من نتائج و تحديات.

2- أ /بوضياف ياسين (2021)، عنوان المقال : التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية. جامعة الشلف(الجزائر).

تناولت الدراسة التنمية الاقتصادية في الجزائر وسبل تحقيقها من أجل النهوض بالمجتمع الجزائري من دائرة التخلف، حيث تهدف الد ا رسة الى البحث عن اسباب فشل التنمية الاقتصادية في الج ا زئر وماهي السبل الانجع لتطوير التنمية الاقتصادية في الج ا زئر، وقد توصلت الد ا رسة إلى أن التنمية الاقتصادية في الج ا زئر لا بد من تخطيط است ا رتجي حكومي من أجل رسم سياسة عامة ترسم المسار التنموي الاقتصادي بحيث تكون من أولويات السياسات الحكومية، وخرجت الد ا رسة بعدد من التوصيات ومقترحات أهمها وضع سياسات وأطر قانونية من أجل تطوير السياسات التنموية في جانبها الاقتصادي، و كذا تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسط من أجل النهوض بالتنمية المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

3- أوكيل حميدة، (2016) دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر- جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه قسم علوم إقتصادية، تخصص :إقتصاديات المالية والبنوك.

هدفت الدراسة إلى تبيان سبل تحقيق التنمية الاقتصادية يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر مواردها المالية خاصة الذاتية منها، ونظرا لتقاعس هذه الموارد في مجاراة الإنفاق العام نتيجة ضعف الحصيلة الضريبية لما يعانيه نظامها الضريبي من ضعف وعدم كفاءة والفساد المالي والإداري كضريبة بحد ذا بالإضافة إلى نقص الوعي الضريبي وانتشار ظاهرة الغش والتهرب الضريبي كلها عوامل ساهمت في تراجع الموارد المالية التي تعتبر إحدى أدوات السياسة المالية الفعالة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على المتغيرات الكلية من استهلاك، ادخار وتوزيع للدخل زيادة على اعتبار الإيرادات السيادية (الضرائب) أحد العوامل المحفزة للأعمال، وباعتبار الجزائر إحدى الدول النامية الطامحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية في تمويل خططها التنموية مما يجعل اقتصادي رهين قطاع المحروقات وتقلبات أسعاره العالمية.

4- إعداد :ضيف أحمد (2015)، "أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، هذه الدراسة تمثلت في أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، .

حيث أشار الباحث في دراسته إلى مختلف النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي في الأجل القصير والطويل مع تحليل تطور المؤشرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال فترة (1989-2012)، ثم تقييم لهذه المؤشرات ضمن المربع السحري لكالدور، وقد خلص الباحث إلى إرتباط السياسة المالية في الجزائر إرتباطا وثيقا بأسعار البترول، وقسم تطور أدائها إلى مرحلتين :مرحلة السياسة المالية التقشفية خلال فترة الإصلاحات، ومرحلة السياسة المالية التوسعية بعد سنة 2000 ، وقد خلصت دراسته القياسية لأثر السياسة المالية على النمو التي قسمت إلى نموذجين الأول أثر السياسة المالية بشقيها السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي، وقد خلصت إلى وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والإنتاج المحلي الإجمالي، في حين نفقات التسيير فلم تكن لها معنوية إتجاه الناتج المحلي الإجمالي، في حين إثبات العلاقة عكسية بين السياسة الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، أما الجانب الثاني يخص دراسة الإنفاق على رأس المال البشري والبنية التحتية على النمو الإقتصادي، لقد خلص إلى علاقة طردية بين نفقات البنية التحتية والناتج المحلي الإجمالي ولكن بمعامل ضعيف،

أما نفقات الصحة والتعليم والتي تخص راس المال البشري فقد كانت إنتاجيتها سالبة وفسر ذلك كون أثر هذه النفقات يكون على الأمد الطويل.

2.4. الدراسات الأجنبية.

1. إعداد: د/ عيد رشاد عبد القادر مدرس الاقتصاد (2022)، دراسة بعنوان الآثار المتوقعة للأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري – كلية التجارة جامعة عين شمس ورئيس شعبة دارسات الاقتصادية بمركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية.

هدف البحث إلى دراسة أثر الأزمة الروسية الأوكرانية التي بدأت في 24 فبراير 2022 على الاقتصاد المصري. وباستخدام المنهج التحليلي الكمي وتحليل بيانات التجارة الدولية وأسعار الغذاء والطاقة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن الأزمة سيكون لها آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد المصري خاصة في مجال الغذاء والطاقة والسياحة، وأن الأزمة ستؤدي إلى زيادة عجز الموازنة وعجز المي ازن التجاري وانخفاض قيمة العملة وارتفاع معدات التضخم، وارتفاع تكلفة ً، وتنويع مصادر المعيشة. وتوصي الدارسة بضرورة التوسع في زارعة القمح محليا الإمداد، والتوسع في استخدام الغاز الطبيعي بدالً من المنتجات البترولية .الكلمات المفتاحية: الأزمة الروسية الأوكرانية، ارتفاع أسعار الغذاء، ارتفاع أسعار الطاقة، الاقتصاد المصري، أسعار القمح، تجارة الحبوب العالمية، السياحة المصرية، عجز المي ازن التجاري، انخفاض قيمة الجنيه المصري، ارتفاع معدات التضخم.

2- اعداد : أسامة مرعي (باحث اقتصادي) (2022) التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية – الأوكرانية على الاقتصاد المصري – المركز الديمقراطي العربي.

تنبع فكرة هذا المقال من سؤال بسيط قوامه: لماذا تأثر الاقتصاد المصري بتبعات الحرب الروسية – الأوكرانية؟ وكيف تأثر؟ مدخل هذه المقالة للإجابة على هذه الأسئلة هو بيان طبيعة اقتصادات الدول الثلاثة، ودرجة الاعتمادية فيما بينهم.

3- من إعداد عفيف عبد الكريم صندوق(2005)، دراسة بعنوان" دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الإقتصادي دراسة حالة الجمهورية العربية السورية "، تمثلت هذه الدراسة في أطروحة دكتوراه في الإقتصاد المالي، جامعة دمشق 2005 .

حيث تطرق الباحث في دراسته الضرورة الموضوعية للإصلاح الإقتصادي ثم التطرق لأثر النفقات العامة في تحقيق الإصلاح الإقتصادي ثم أثر الإيرادات العامة بمختلف أن واعها في تحقيق الإصلاح الإقتصادي، ليختم الباحث مذكرته بالعلاقة بين التوازن المالي للموازنة العامة والإصلاح الإقتصادي، ولقد خلص الباحث في مذكرته إلى إزدياد مستمر للإنفاق بأنواعه الجاري والرأسمالي والتحويلي، والتي لم تكن بإتجاه إصلاح واقع الإقتصاد السوري و لم تستطيع تخفيف حدة الركود الذي خيم على الإقتصاد السوري، كما خلصت دراسته للإيرادات العامة على وجود مشكلات متعددة في نظامه الضريبي مما يستلزم تطويره ولذا إصلاح الفوائض الإقتصادية العامة بتجديد هياكل الإنتاج في القطاع العام وتحقيق الإستخدام الأمثل للإستثمارات النفطية وتوزيع عوائدها بشكل يضمن حق الأجيال القادمة، كما يفترض الإصلاح الإقتصادي للقروض سواء الداخلية أو الخارجية أن تستخدم في إستثمارات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وعلى ضرورة تقيد الدولة بالمبادئ الأساسية للموازنة العامة للدولة.

5. خلاصة الفصل:

تعتبر المؤشرات الاقتصادية أحد أهم الأدوات المستعملة من طرف صناع السياسات الاقتصادية والنقدية كالحكومات والبنوك المركزية في اتخاذ قراراتهم .كما يستعين بها المستثم رون كم رجع أساس ي في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .وتتنوع وتتعدد المؤشرات الاقتصادية لتغطي مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية . ويمكن لهذه المؤشرات أن يكون لها تأثير كبير على مختلف الأسواق المالية، ولذلك فمن المهم فهم أساليب قياسها وكيفية قراءتها وتفسيرها بطريقة منهجية وعلمية سليمة.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات

1.تمهيد:

في ظل العولمة الاقتصادية و احتدام المنافسة على المستوى الدولي و تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية ، فان أي حدث جديد يؤثر على متغيرات الاقتصاد العالمي كالطلب والعرض على المستوى الدولي ، أداء الأسواق المالية ، نمط التجارة و الدفع الدولي و غيرها من المتغيرات، و لكل حدث بتأثيراته المختلفة على الاقتصاد يترتب عليه نتائج و دروس مستخلصة فمثلا جائحة كورونا و ما نتج عنها من آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري، إلا أنها جعلت من الضروري التفكير الجدي في تطوير الدفع الالكتروني و التحويلات الرقمية و أصبح الحديث كذلك على السياحة الافتراضية كبديل للمحروقات ..الخ.

2. مكانة الاقتصاد الروسي والأوكراني على المستوى العالمي:

تحتل كل من روسيا و أوكرانيا مكانة هامة في الاقتصاد العالمي ، و ذلك كون الأولى عضو من أعضاء مجموعة البريكس و دورها المهم في الجانب الطاقوي ، أما أوكرانيا تعتبر من الدول المصدرة لمادة القمح و هي المادة الأساسية في كثير من الدول و سنفصل أكثر فيما يلي:

1.2. طبيعة الاقتصاد الروسي ومكانته عالميا.

قبل الحديث عن مكانة روسيا الاقتصادية لابد من الحديث عن ظروف انتقال الاقتصاد الروس ي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ،كانت روسيا أحد جمهوريات الاتحاد السوفيتي قبل تفككه في سنة 1991 ، ففي 20ديسمبر 1991 استقال ميخائيل غورباتشوف (آخر زعيم سوفييتي) رسميا من زعامة الاتحاد السوفيتي و في اليوم الموالي 22 ديسمبر اعترف برلمان البلاد ، مجلس السوفيات الأعلى، رسميا استقلال 10 دولة و بالتالي أنهى وجود الاتحاد السوفيتي و لقد كان الانهيار الاقتصادي أكبر مشاكل الاتحاد السوفيتي، حيث واجه عند انهياره أزمة مروعة في الاقتصاد الكلي ، إذ لم يكن أي عنصر من عناصر نظام الاقتصاد الكلي يعمل من السياسة النقدية إلى السياسة المالية و الضرائب و القطاع المصرفي ، حيث ساد ما بين عامي (1991-1992) التضخم المفرط ،فمع انهيار الاتحاد السوفيتي كانت الجمهوريات الخمسة عشر) المستقلة حديثا مهيأة للتضخم بنسبة لا تقل عن 09 بالمائة شهريا و ذلك ناتج لعدة أسباب من بينها الإفراط في إصدار العملة و انهيار الإيرادات الضريبية والارتفاع الكبير في الإنفاق و الإفراط في القروض العامة ،و تعذر الحفاظ على استقرار الأسعار إلى

حين تفكيك منطقة الروبل و قيام كل جمهورية باحتكار عملتها الوطنية ،وتمثلت الخطوة الأهم نحو الاستقرار النقدي في قطع البنك المركزي الروسي ائتماناته عن الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى.[1]

ولقد بدأت روسيا سياستها الإصلاحية منذ عام 1992 متبنية مفهوم (التحول السريع) الذي اعتد على : تحرير الأسواق، تعديل النظام الضريبي والخصخصة ، كما بدأت التعاون مع المؤسسات المالية للحصول على المساعدات اللازمة للإصلاح ، و على الرغم من القدرات الاقتصادية لروسيا إلا أن الاقتصاد الروس ي واجه آنذاك تحديات كبيرة ، يرجع بعضها إلى مخلفات عقود التخطيط المركزي و سيطرة البيروقراطية ، ويعود بعضها الآخر إلى آثار التحول الاقتصادي السريع نحو اقتصاد السوق إذ اعتقد" يلتسن"، رئيس روسيا آنذاك ، أن الطريقة الوحيدة للتغلب على تلك الأزمة هو الانتقال الفوري و غير المشروط إلى السوق الحرة بديلا عن النظام الاشتراكي و التخطيط و التحكم في الأسعار ناهيك عن عبء المديونية فروسيا اعتمدت في سياستها الاقتصادية على مبدأ أن العلاج المفيد للاقتصاد الروس ي هو الانتقال إلى الرأسمالية مرة واحدة، و بناء على نصائح صندوق النقد الدولي تبنى" يلتسن "و رئيس وزرائه" ايغور غيدار "بداية من عام 1992 برنامج العلاج بالصدمة و الذي تضمن التخلي عن التخطيط المركزي و التوجه نحو النشاط الاقتصادي القائم على السوق الحر ، وإعادة هيكلة السياسات التجارية التي تتماش ى مع مبادئ اقتصاد السوق إلا أن السياسات الاقتصادية التي اتبعها" يلتسن "أخفقت في تحسين مستوى معيشة المجتمع الروس ي و ساهمت في الوصول إلى حافة الانهيار الاقتصادي و ذلك بارتفاع معدلات التضخم و انهيار سعر صرف الروبل مقابل الدولار و ارتفاع قيمة الديون الخارجية و تجسدت نتائج عملية التحول إلى اقتصاد السوق في أزمة 1998 حين أعلنت الحكومة الروسية في 17 أوت 1998 عجزها عن سداد الديون الخارجية المتراكمة جراء إصدار سندات حكومية قصيرة الأجل و هو ما شكل بداية أزمة مالية و اقتصادية شاملة في البلاد ، و جاء ذلك على اثر انهيار أسواق المال الآسيوية كأحد أبرز العوامل الخارجية كما تراكمت لدى الحكومة الروسية آنذاك ديون خارجية ضخمة، و تجلى عجز 1998 بانخفاض سعر صرف الروبل أمام العم لات الأجنبية 3 مرات وبشلل النظام المصرفي و إفلاس العديد من البنوك و الشركات ، و لقد استفادت الحكومة الروسية من الأزمة ، حيث فتحت المجال أمام تطوير و تفعيل و تحديث الاقتصاد و اتجهت رؤوس الأموال للعمل على تنمية الصناعات المحلية حيث استقرت الأوضاع بعد وصول الرئيس" بوتين "إلى سدة الرئاسة في روسيا حيث تمكن من تحقيق انتعاش اقتصادي نجح

[1] -أندرز آسلند . 2021. .التحرر الاقتصادي في روسيا :دروس لليبيا .مركز روبارت شومان.

من خلاله في تخفيض معدل التضخم و تحقيق مستويات نمو اقتصادية جديدة ، فقد شهد الاقتصاد الروس ي تحسنا في أغلب مؤشراته و تمكن" بوتين "من استعادة دور الدولة الفعال في الاقتصاد و إعادة التوازن إليه.[1]

لقد أصبحت روسيا عضوا ضمن مجموعة البريكس BRICS ، وهو المصطلح الذي يشير إلى الحروف الأولى لخمس دول هي البرازيل ، روسيا، الهند ، الصين و جنوب إفريقيا، حيث كان استخدام هذا المصطلح لأول مرة في عام 2001 إشارة الى الدول الصاعدة ، ولكن ضلت هشة وغير رسمية حتى عام 2009 حين انعقدت قمتها الأولى المكونة من اربع دول صاعدة قبل انضمام جنوب إفريقيا وازدادت حدة التحدي لإقامة هيكل مؤسس ي و خطة عمل موحدة و مع نشوئها زادت التنبؤات بأنها سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي و العشرين و على اقتصاديات الدول السبع الكبرى في منتصف القرن حيث تشترك دول البريكس كونها اقتصادات ناشئة يزداد وزنها الاقتصادي في العالم مع مرور الوقت.

الشكل رقم (3-1): الناتج المحلي الإجمالي الروسي بالمليار دولار خلال فترة (1990-2020).

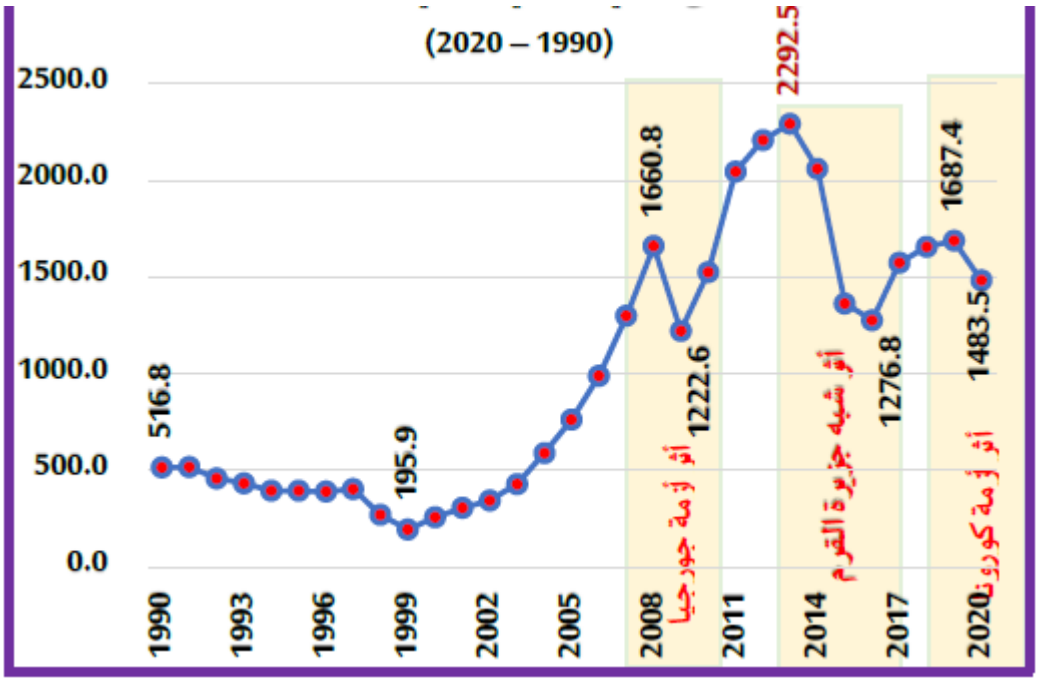

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية **2022**

أما عن مؤشرات الاقتصاد الروس ي قبل الحرب الروسية الأوكرانية 2022 ، فلقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لروسيا 4.7 % عام 2021 ، أما معدل التضخم السنوي بلغ 8.4% عام 2021.

[1] أندرز آسلند. 2021.. التحرر الاقتصادي في روسيا: دروس لليبيا. مركز روبارت شومان.

تعتبر روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم و أكبر منتج في العالم بعد الصين والهند، و وفقا لوكالة الطاقة الدولية، فان روسيا ثالث أكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة العربية السعودية، و أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم و ثاني أكبر مصدر للنفط بحوالي 5 مليون برميل نفط يوميا، كما أن روسيا تعد موردا رئيسيا للمنتجات الكيميائية كالأسمدة و المعادن و المنتجات الخشبية و لتوضيح مكانة روسيا أكثر في التجارة العالمية نعرض الجدول الموالي الذي يوضح النسبة المئوية لصادرات روسيا في الأسواق العالمية كما يلي:

الجدول رقم (3-1): النسبة المئوية لأهم الصادرات الروسية من الصادرات العالمية.

نوع الصادرات	النسبة المئوية
الغاز الطبيعي	% 25 ,3
البلاتينيوم	% 23
النيكل	% 22,5
الفحم الحجري	% 18

الأسمدة	% 14
البلاتين	% 14
النفط الخام	% 11,4
الألمنيوم	% 10
القمح	% 18

المصدر :من اعداد الباحث بناءا على موقع البنك الدولي **World** Bank Group , Analysis March -2023

من خلال ما سبق يظهر جليا مكانة الاقتصاد الروس ي كون روسيا من الدول ذات الثروات الطبيعية التي جعلتها تحتل المراتب الأولى في إنتاج وتصدير العديد من المعادن، كما أن تطوير صناعتها العسكرية مكنتها من تصدير الأسلحة من جهة وتعزيز قوتها الاستراتيجية من جهة أخرى.

الشكل رقم (3-2): هيكل الصادرات الروسية عام 2021.

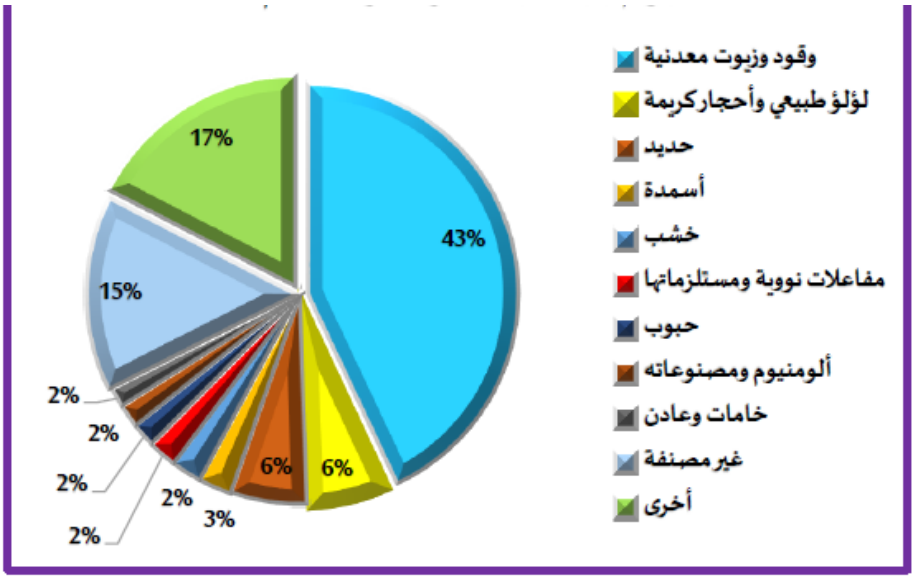

Source: Trade map, (https://www.trademap.org)

2.2. طبيعة الاقتصاد الأوكراني ومكانته عالميا:

تقوم القاعدة الاقتصادية لأوكرانيا على توافر الثروات الباطنية المهمة و على رأسها خامات الفحم الحجري و الحديد و مصادر الطاقة من النفط و الغاز و الكهرباء ، و هذا ما يساعد على تطور الكثير من الصناعات فيها خاصة الصناعات الثقيلة و التعدينية و صناعة الآلات ، حيث يوجد فيها أكثر من 139 مصنعا لإنتاج الحديد يوفر المواد الحديدية اللازمة للصناعات الأخرى أهمها صناعة الآلات المتنوعة، وتحتل الصناعة الكيماوية و البتروكيماوية مكانة هامة ، إذ يتم الاعتماد عليها لإنتاج الأسمدة الكيماوية و منها الآزوتية الضرورية لتطوير الزراعة في البلاد حيث أن توافر الشروط الطبيعية و وجود التربة الخصبة من العوامل التي تساعد على نمو الزراعة و تطورها في أوكرانيا ، حيث تبلغ مساحة الأراض ي الأوكرانية الصالحة للاستثمار الزراعي نحو 09 مليون هكتار.[1]

[1] محمد نور البصراتي. (جويلية, 2021)، استراتجية العقوبات الدولية و انعكاساتها على سياسات الدول (العراق- ايران-روسيا) نموذجا. مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ،العدد 05، ص 23.

الشكل رقم (3-3): الناتج المحلي الإجمالي الأوكراني بالمليار دولار خلال فترة (1992-2020).

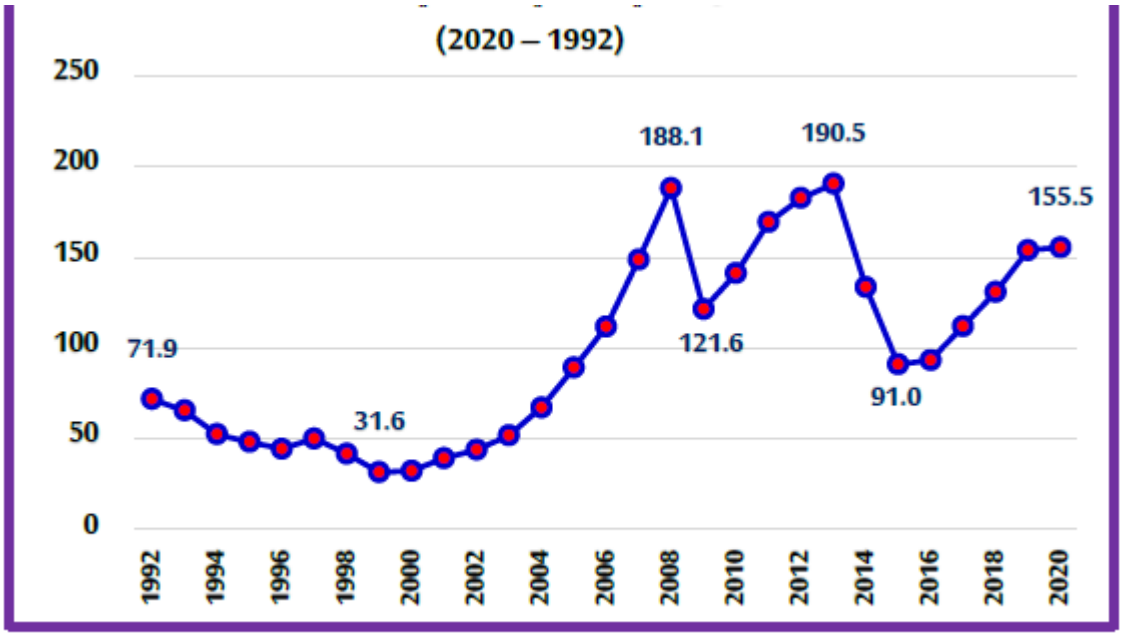

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية، ٢٠٢٠

تنقسم أوكرانيا اقتصاديا إلى ثلاث أقاليم أو مناطق:

-**إقليم الدونباس وحتى مشارف منطقة دنيبريتروفسك،** الذي يعد من أبرز الأقاليم الصناعية في أوكرانيا، فهو يقدم نحو 5/4 من الإنتاج الصناعي فيها، خاصة الصناعات الثقيلة والتعدينية الى جانب غناه بمصادر الطاقة الحرارية والكهربائية وثرواته الزراعية؛

-**الإقليم الجنوبي الغربي،** الذي يجمع بين التربة الغنية السوداء والمناخ الحار الرطب، وهذا ما يساعد على نشوء الزراعة الكثيفة ويتميز الإقليم بتخصصه الصناعي، وخاصة صناعة الآلات والمعدات والأجهزة والصناعات الخفيفة والصناعات الغذائية؛

-**الإقليم السهبي،** على مشارف البحر الأسود، الذي يتميز بأهميته الزراعية خاصة الحبوب إلى جانب أهميته من الناحية الصناعية في مجال صناعة السفن والمعدات والآلات الزراعية والصناعات الكيماوية والخفيفة.

أما عن مؤشرات الاقتصاد الأوكراني قبل بداية الحرب فلقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3.4 %عام 2021 بينما بلغ معدل التضخم السنوي 10 %، و بالنسبة لمكانة الصادرات الأوكرانية فإن أوكرانيا تحتل المراتب الأولى في إنتاج و تصدير السلع الغذائية التي تعتبر أساسية للعديد من البلدان كزيت عباد الشمس

التي تقارب حصتها حوالي النصف من التجارة العالمية بنسبة 40.38% و تبلغ حصتها من تصدير الذرة 13.4 % من الصادرات العالمية و نسبة 5.25 % حصتها من التجارة العالمية للقمح.

الشكل رقم (3-4): هيكل الصادرات الأوكرانية عام 2020.

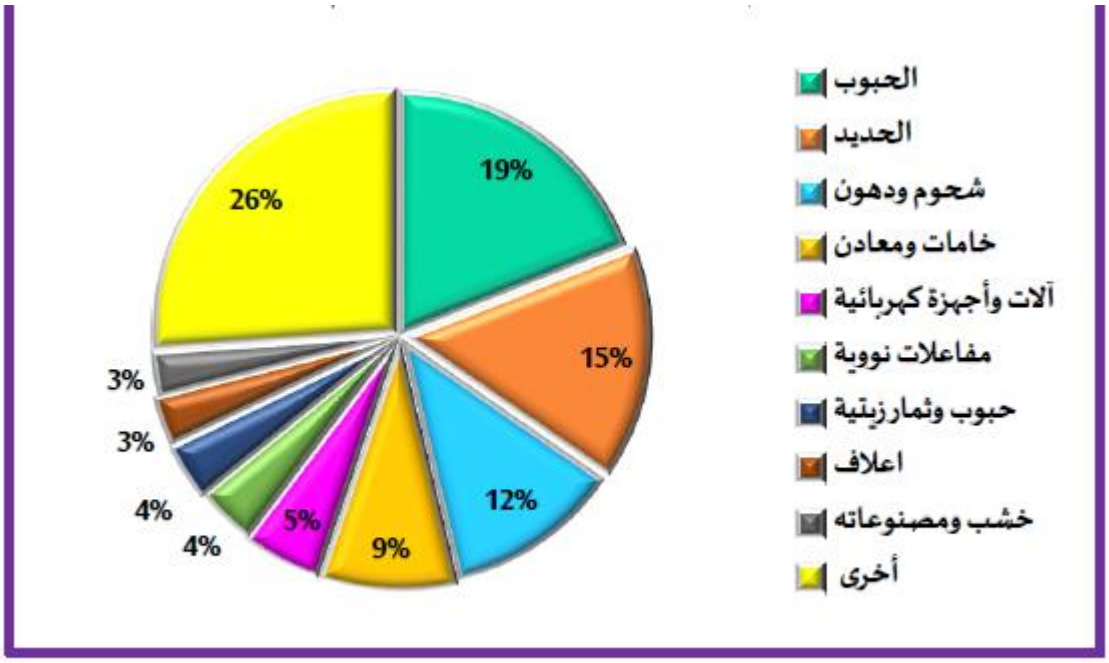

Source: Trade map, (https://www.trademap.org)

مما سبق نلاحظ أن للاقتصاد الروس ي مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي من حيث حجم صادراته وإمكانياته الطبيعية والصناعية كما أن الاقتصاد الأوكراني ورغم أنه ليس بحجم الاقتصاد الروس ي إلا انه يعتبر اقتصادا مهما من حيث حجم الإنتاج وحجم الصادرات لسلع أساسية.

الشكل رقم (3-5): نصيب روسيا وأكرانيا من الصادرات العالمية من بعض المنتجات الغذائية متوسط الفترة (2021/2020/2017/2016)

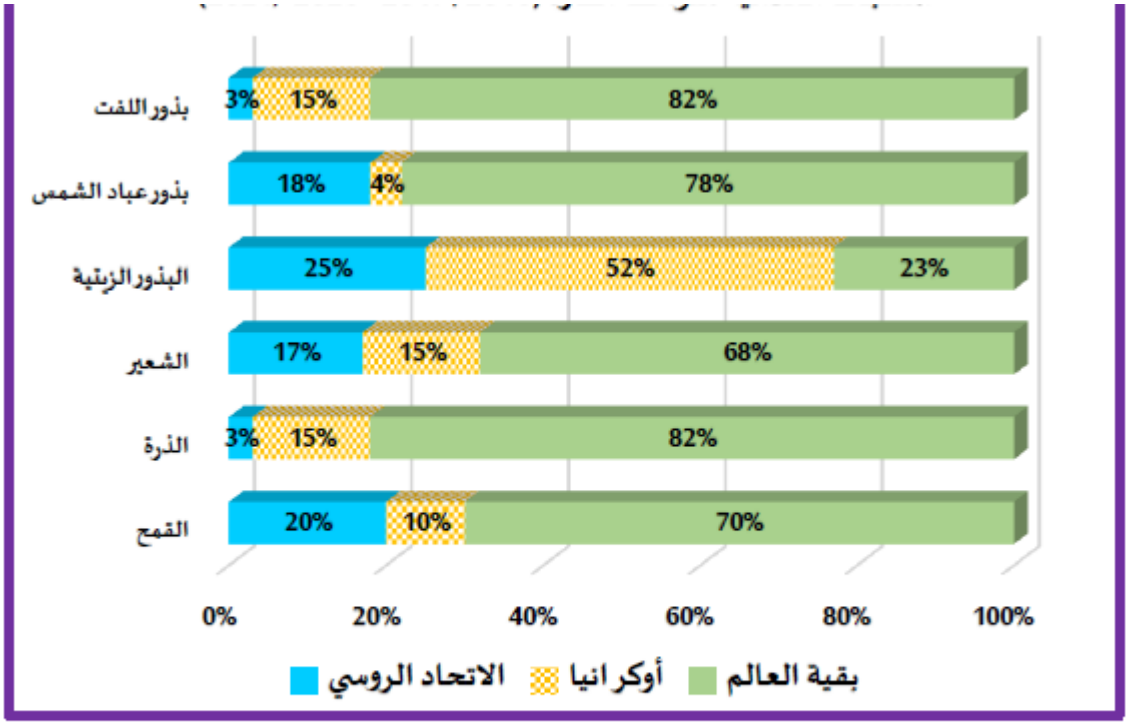

المصدر: مجلس الحبوب العالمي (https://www.igc.int/en/gmr_summary.aspx)

من الصادرات العالمية عام ٢٠٢٠ (Trade map,2022).

3.2. إندلاع الحرب الروسية على أكرانيا وأسبابها.

اندلعت الحرب الروسية-الأوكرانية في 24 فيفري 2022 بعدما أعلن الرئيس الروس ي "فلاديمير بوتين "عن بداية عملية عسكرية في أوكرانيا، حيث تتعدد الأسباب لاندلا ع هذه الحرب وهذا ما سنحاول توضيحه فيما يلي[1]:

1.3.2. العلاقات الروسية الأوكرانية قبل الحرب:

تشترك كل من روسيا و أوكرانيا في الجذور التي تمتد إلى الدولة السلافية الشرقية" كييف روس "و هذا هو السبب الذي جعل الرئيس فلاديمير بوتين يشير إلى البلدين على أنهما شعب واحد رغم انقسام الموقف في

[1] محمد نور البصراتي. (جويلية, 2021)، استراتجية العقوبات الدولية و انعكاساتها على سياسات الدول (العراق- ايران-روسيا) نموذجا،مرجع سبق ذكره، 26.

أوكرانيا بين مؤيد و معارض لها ، و لقد تفرقت مسارات الدولتين لعدة قرون مما أدى إلى ظهور لغتين و ثقافتين ، كانت أوكرانيا حجر الزاوية في دول الاتحاد الس وفيتي ، كما كانت ثاني أكثر الجمهوريات السوفيتية الخمس عشر من حيث عدد السكان بعد روسيا ، وبحكم موقعها كانت موطنا للإنتاج الزراعي و الصناعات الدفاعية و العسكرية للاتحاد ، بما في ذلك أسطول البحر الأسود و بعض الترسانة النووية.

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، أعلنت أوكرانيا استقلالها في عام 1991 ، و لم تتوقف روسيا عن تقديم المساعدات لرابطة الدول المستقلة و من بينها أوكرانيا ، فلقد بلغت في نهاية 1991 ديون الاتحاد السوفيتي للدول الأجنبية و الصناديق الدولية نحو 100 مليار دولار و التي كان يجب تسديد تلك القروض بالتشارك بين جميع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بما يتناسب مع إمكانياتها الاقتصادية ، لكن تعهدت روسيا بسداد جميع الديون السوفيتية و دفعتها بالكامل مقابل تخلي الدول المستقلة حديثا عن حصتها من الأصول الأجنبية السوفيتية و تم التوصل إلى اتفاقيات ثنائية في هذا الإطار مع أوكرانيا في ديسمبر 1994 و حافظت روسيا على تعاون دائم مع أوكرانيا في مختلف المجالات و تجاوز حجم التجارة بين البلدين 50 مليار دولار في العام 2011.[1]

شهدت روسيا وأوكرانيا أول أزمة دبلوماسية كبيرة بينهما في عهد" فلاديمير بوتين "بعدما بدأت روسيا عام 2003 ببناء سد في مضيق كريتش باتجاه جزيرة كوسا توسلا الأوكرانية، حيث اعتبرت أوكرانيا ذلك محاولة لإعادة ترسيم حدود جديدة بين البلدين، ولم يتم وضع حد للصراع إلا لقاء ثنائي بين الرئيسين الروس ي والأوكراني، عقب ذلك أوقف بناء السد، لكن الصداقة المعلنة بين البلدين بدأت تظهر تشققات.

بدأ الصراع بين روسيا و أوكرانيا يتصاعد مع بدء احتجاجات الميدان الأوروبي الذي جمع داعمي الاندماج مع الاتحاد الأوروبي و المعارضة الأوكرانية بجميع أطيافها ، ففي 21 نوفمبر 2013 بعد القرار الذي اتخذه الرئيس الأوكراني" فيكتور يانوكوفيتش "بالتشاور مع بوتين تعليق استعداد بلاده لتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، بدأت الاضطرابات الشعبية في كييف، وفي 22 فيفري 2014 و خلافا للدستور أنهى البرلمان الأوكراني صلاحيات الرئيس" يانوكوفيتش" و بدأت التظاهرات المناهضة لنتائج ثورة الميدان الأوروبي في المناطق الشرقية من أوكرانيا في دنيبروبيتروفسك و دونستيك و لوغانسك و خاركوف و غيرها ، حيث طالب

[1] محمد نور البصراتي. (جويلية, 2021)، استراتجية العقوبات الدولية و انعكاساتها على سياسات الدول (العراق- ايران-روسيا) نموذجا، مرجع سبق ذكره، ص26..

المشاركون بالاعتراف باللغة الروسية و إصلاح دستوري مع لامركزية الأقاليم و تم الإعلان في 6 مارس 2014 عن استقلال شبه جزيرة القرم يعد استفتاء حول وضعها.

و لقد كانت لروسيا و الغرب تفسيرات مختلفة جدا للتطورات في أوكرانيا ، ففي الوقت الذي اعتبرت فيه الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي أن ما حدث في أوكرانيا (الإطاحة بالرئيس الأوكراني) هو انتصار للديمقراطية، اعتبرت روسيا ذلك انقلاب غير شرعي مدعوم من الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة لتوسيع نفوذها شرقا ، و أعلنت روسيا رسميا ضم القرم في 2014 بعد توجيه حاكم القرم رسالة رسمية إلى روسيا طلب الانضمام إلى موسكو و دخلت القوات الروسية الإقليم ، و تواصل الدعم الروس ي للانفصاليين في الأقاليم الشرقية الأخرى و منذ ذلك ال وقت أصبحت الحكومة الأوكرانية المدعومة من الغرب في حالة عداء مع روسيا.

2.3.2 أسباب الحرب الروسية على أوكرانيا (2022).

الحرب التي بدأت في 24 فيفري 2022 ، بعد قيام روسيا بالهجوم على أوكرانيا لديها العديد من الأسباب المتشابكة مع بعضها فمنذ نهاية عام 2021 تزايد التوتر العسكري بين موسكو و كييف وسط اتهامات إلى روسيا بحشد قواتها على الحدود مع أوكرانيا ، بينما توجه جمهوريتا دونيتسك ولوغانسك الشعبيتان ، المعلنتان من طرف واحد ، اتهامات إلى السلطات الأوكرانية بالحشد العسكري على خط التماس في منطقة دونباس شرق أوكرانيا ، كما تطالب روسيا بعدم انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلس ي خوفا من نشر صواريخ أمريكية على الأراضي الأوكرانية ، و بالنسبة لروسيا ، فان أوكرانيا يفترض أن تبقى على الحياد في معركتها مع خصومها الدوليين ، لا أن تصبح واجهة لتهديد روسيا.

ففي 30 نوفمبر 2021 ، أعلن الرئيس الروس ي أن توسيع وجود الناتو في أوكرانيا و خاصة نشر الصواريخ بعيدة المدى القادرة على ضرب موسكو أو أنظمة الدفاع الصاروخي المماثلة لتلك الموجودة في رومانيا و بولندا، سيكون خط أحمر بالنسبة للكرملين، ورد الأمين العام لحلف الناتو على حديث الرئيس الروس ي بأن

أوكرانيا و حلفاؤها الثلاثين في الناتو هم من يقررون متى ستنضم أوكرانيا إلى الناتو و ليس لروسيا حق النقض.[1]

إن التوتر الدائم بين روسيا و أوكرانيا و محاولة أوكرانيا التحكم في استغلال طرق إمدادات الغاز الروس ي إلى أوروبا دفع روسيا إلى البحث عن بدائل لإمداد الغاز إلى الغرب عن طريق تنفيذ مشاريع عملاقة مثل(سيل الشمال 1) و (سيل الشمال 2) الذي يمر عبر بحر البلطيق و يبلغ طوله 1200كم ، حيث أدى تنفيذ هذه المشاريع إلى فقدان أوكرانيا التي كانت دولة عبور للغاز الروس ي لركائز اقتصادية كانت تدر عليها مليارات الدولارات و أخرى استراتيجية تتعلق بوضعها على حدود الاتحاد الأوروبي ، هذه الأوضاع استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الضغط على الد ول الغربية لوقف استيراد الغاز الروس ي باعتبار أن موسكو تستخدم الطاقة سلاحا استراتيجيا يعزز من تبعية الغرب لها و كذلك لرغبة واشنطن في أن تجد مساحات لتسويق الغاز الأمريكي و تحول مشروع سيل 2 إلى ساحة للصراع بين موسكو و واشنطن التي حاولت تعطيل هذا السيل، الأمر الذي أدى إلى حدوث توتر سياسي بين الولايات المتحدة و ألمانيا التي تعتبر أن لها مصلحة استراتيجية في هذا السيل ، وفي ظل تلك الضغوط الغربية و خاصة ا لأمريكية على روسيا و تقدم حلف الناتو نحو الحدود الروسية شعرت روسيا أن الوقت قد حان لقرع طبول الحرب من خلال مطالبة الغرب بمنحها ضمانات أمنية، قانونية و ملزمة و فورية.

وإزاء ما تعتبره روسيا تهديدا لأمنها الاستراتيجي، أعلن الرئيس الروس ي " بوتين "فجر 24 فيفري 2022 في بيان بثه التلفزيون" اتخذت قرارا بتنفيذ عملية عسكرية خاصة " في أوكرانيا.[2]

3. الآثار المترتبة عن الحرب الروسية- الأوكرانية على الاقتصاد العالمي:

نظرا للعلاقات الاقتصادية الروسية فان دخول روسيا في حرب أو فرض عقوبات عليها سينجر عنه العديد من التبعات الاقتصادية وليس على أطراف النزاع فقط بل على الاقتصاد العالمي وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

[1] وسن احسان عبدالمنعم('2022) .الترتيبات الاقليمية الجديدة و التغيرات في ميزان القوى العالمي : تكتل دول البريكس نموذجا .مجلة مركز دراسات الكوفة ،ص 58.

[2] وسن احسان عبدالمنعم('2022) .الترتيبات الاقليمية الجديدة و التغيرات في ميزان القوى العالمي : تكتل دول البريكس نموذجامرجع سبق ذكره، ،ص 58.

1.3. تبعات الحرب على الاقتصاد الروسي و الأوكراني.

بعد قيام الحرب الروسية على أوكرانيا في فيفري 2022 توسعت العقوبات المفروضة على روسيا ، حيث تم استبعاد 1 بنوك روسية من شبكة سويفت العالمية و ذلك بموجب لوائح الاتحاد الأوروبي ، كما أعلنت بريطانيا عن تجميد أصول بنكية روسية و استبعادها من النظام المالي البريطاني و كذا تجميد أموال الشركات و الحكومات الروسية العاملة في الأسواق البريطانية و تم وضع حد أقص ى لإيداع المواطنين الروس في البنوك البريطانية ومنع الشركات العاملة في السوق البريطاني من إجراء أي تحويلات مالية مع البنك المركزي الروس ي أو وزارة المالية الروسية ، كما فرضت عقوبات ضد عدد من البنوك الروسية و شخصيات محسوبة على النظام الحاكم في روسيا، و حظرت على مواطنيها إجراء أي تعاملات مع البنك المركزي و وزارة المالية.

و بالإضافة إلى العقوبات المالية فرضت على روسيا مجموعة من العقوبات الاقتصادية و التي تتمثل أهمها في:[1]

-منع الطيران الروس ي من الطيران فوق الأجواء الأوروبية أو الهبوط على المطارات الأوروبية؛

-فرض قيود على الصادرات الروسية ووقف تراخيص الاستيراد والتصدير من روسيا وإلى بريطانيا خاصة مواد التصنيع العسكري وتكرير النفط؛

-تم منع دخول ما يزيد على نصف الواردات الروسية من السلع ذات التقنية العالية إلى الأراضي الأمريكية؛

-في ألمانيا تم وقف تصاريح تشغيل خط نورد ستريم 2 الروس ي لتصدير الغاز إلى أوروبا. و نظرا لانسحاب الشركات الأجنبية من روسيا و سيادة حالة عدم اليقين التي تؤثر على الاستثمار، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد روس ي في عام 2022 و في حالة استمرار الحرب و العقوبات المفروضة بسببها، فمن المتوقع كذلك أن يتراجع الاقتصاد الروس ي مرة أخرى في سنة 2023.[2]

[1] Gill, I. (2022, March 9). developing economies must act now to dampen the shocks from the Ukraine conflict. Retrieved November 27, 2022, from world bank: blays.worldbank.org /voices/ -International Monetary Fund. (2022). real GDP grouth , Inflation rate . Retrieved November 27,

[2] Gill, I. (2022, March 9). developing economies must act now to dampen the shocks from the Ukraine conflict. Retrieved November 27, 2022, from world bank: blays.worldbank.org /voices/ -International Monetary Fund. (2022). real GDP grouth , Inflation rate . Retrieved November 27,

أما بالنسبة إلى أوكرانيا ، فحسب بيان خبراء صندوق النقد الدولي فان الحرب في أوكرانيا ألحقت خسائر فادحة بالبنية التحتية للبلاد فبالإضافة إلى الخسائر البشرية ، فان الخسائر الاقتصادية جسيمة ، فالموانئ و المطارات مغلقة من جراء الأضرار التي لحقت بها و كثير من الطرق تضررت أو دمرت ، فقد أصبح واضحا أن أوكرانيا ستتكبد تكلفة باهظة للتعافي و إعادة ا لإعمار و في هذا السياق طلبت أوكرانيا الحصول من صندوق النقد الدولي على تمويل طارئ قدره 1.4 مليار دولار في إطار أداة التمويل السريع .

ولقد وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوم 9 مارس 2022 على طلب أوكرانيا للمساعدة في تلبية احتياجاتها التمويلية الطارئة وتخفيف الأثر الاقتصادي للحرب، ففي ظل تخيم أجواء عدم اليقين على الآفاق بدرجة استثنائية مع تواصل الحرب، فان عواقبها المتحققة بالفعل بالغة الخطورة على الاقتصاد الأوكراني.

كما أفادت مجموعة البنك الدولي ، بأن ثلث سكان أوكرانيا البالغ عددهم 44 مليون شخص قد نزحوا بسب الحرب و بالتالي فان الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن ينكمش بنسبة 53 % ، كما قدرت احتياجات التعافي و إعادة الاعمار ب 543 مليار دولار على الأقل و هو ما يزيد عن الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا عام 2021 ، كما يتوقع أن يتردد صدى تداعيات الحرب على المدى القصير مع تضرر النشاط الاقتصادي و تدمير القدرة الإنتاجية والأضرار التي لحقت بالأراضي الصالحة للزراعة و انخفاض اليد العاملة (بسبب النزوح)، فمعدل الفقر المتوقع في أوكرانيا هو 25 % عام مع استمرار الحرب و أمن الطاقة بعدما قدر ب 5.5 % في 2021.

2.3. نتائج الحرب الروسية- الأوكرانية على المؤشرات الاقتصادية العالمية.

تعد روسيا من كبار مصدري النفط و الحبوب و غيرهما من السلع الأولية الأساسية الأخرى كما أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تكاملا، و نتيجة لذلك أصبح للعقوبات تداعيات اقتصادية عالمية أكبر كثيرا.[1]

لقد تسببت الحرب الروسية على أوكرانيا في حدوث أزمات إنسانية و هجرة و نزوح اللاجئين وكذلك في مخاطر سلبية إضافية للاقتصاد العالمي الذي لا يزال يئن تحت وطأة تداعيات جائحة كوفيد 10 و قد أدت الآثار

[1] -فريد بلحاج(22.مارس2022) ضغوط متفاقمة : الحرب في أوكرانيا و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .تاريخ الاسترداد 22 أفريل ,2023 ، من مدونات البنك الدولي:
blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded/stress-impact_war

المباشرة لانخفاض تدفقات التحويلات و الآثار غير المباشرة لارتفاع أسعار المواد الغذائية و الوقود و الأسمدة إلى زيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي و ارتفاع معدلات الفقر في العديد من البلدان منخفضة الدخل.

إن لروسيا و أوكرانيا تأثير مهم على الاقتصاد العالمي من خلال دورهم كموردين رئيسيين في عدد من أسواق السلع الأساسية، حيث تمثلان معا حوالي 30% من الصادرات العالمية من القمح و 20 % للذرة و الأسمدة المعدنية و الغاز الطبيعي و % 11 للنفط بالإضافة إلى ذلك تعتمد سلاسل التوريد حول العالم على صادرات المعادن من روسيا و أوكرانيا ، و لقد ارتفعت أسعار العديد من هذه السلع بشكل حاد منذ بداية الحرب ، فحسب تقرير صندوق النقد الدولي فان الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بآثار الحرب الروسية الأوكرانية و ذلك بتباطؤ النمو و زيادة سرعة التضخم و سوف تتدفق تلك الآثار من خلال ثلاث قنوات رئيسية و هي:

-ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب؛

-الاقتصاديات المجاورة بصفة خاصة سوف تصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين؛

-تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول.

و بما أن روسيا و أوكرانيا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة و خاصة أسعار النفط و الغاز الطبيعي وشهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح فوقف صادرات القمح من روسيا و أوكرانيا سيؤدي إلى نقص خطير في العديد من اقتصاديات الأسواق الناشئة و البلدان النامية حيث سيكون هناك خطر حاد ليس فقط في شكل أزمة اقتصادية و لكن حتى في شكل كوارث إنسانية مع زيادة حادة في الفقر و الجوع ، حيث يؤدي الاضطراب في تصنيع الأسمدة إلى المخاطرة بجعل هذه الاضطرابات طويلة الأمد من خلال وضع الإمدادات الزراعية للسنوات القادمة تحت الضغط.

يواجه الاقتصاد العالمي عددا من التحديات في ظل الحرب الروسية على أوكرانيا حيث تشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من 6% في عام 2021 إلى 3.2 %في عام 0200 ثم 2.7 %عام 2023، و ذلك راجع إلى التباطؤ الاقتصادي الملحوظ في أكبر الاقتصادات ، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة

الأمريكية في النصف الأول من عام 2022 و انكماش شهدته منطقة اليورو في النصف الثاني من عام 2022 ، كما تشير التنبؤات إلى أن التضخم العالمي سيرتفع من 4.7 % في 2022 إلى 8,8 % في 2022 و كان الارتفاع المفاجئ في معدل التضخم أكثر انتشارا في الاقتصاديات المتقدمة ، و لقد ارتفع التضخم بصورة حادة في كثير من البلدان لمزيج من ارتفاع أسعار الطاقة و الغذاء و السلع الأولية ونقض العمالة و اضطراب الإمدادات و هذا ما يضيف المزيد من التعقيدات القائمة في بيئة صنع السياسات لدى البلدان التي لا تزال في طور التعافي من جائحة كورونا ، وحتى نوضح مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على نمو الاقتصاد العالمي نضع الجدول الموالي[1]:

الشكل رقم (3-6): مؤشر أسعار الغذاء العالمي للفترة (2020-2022).

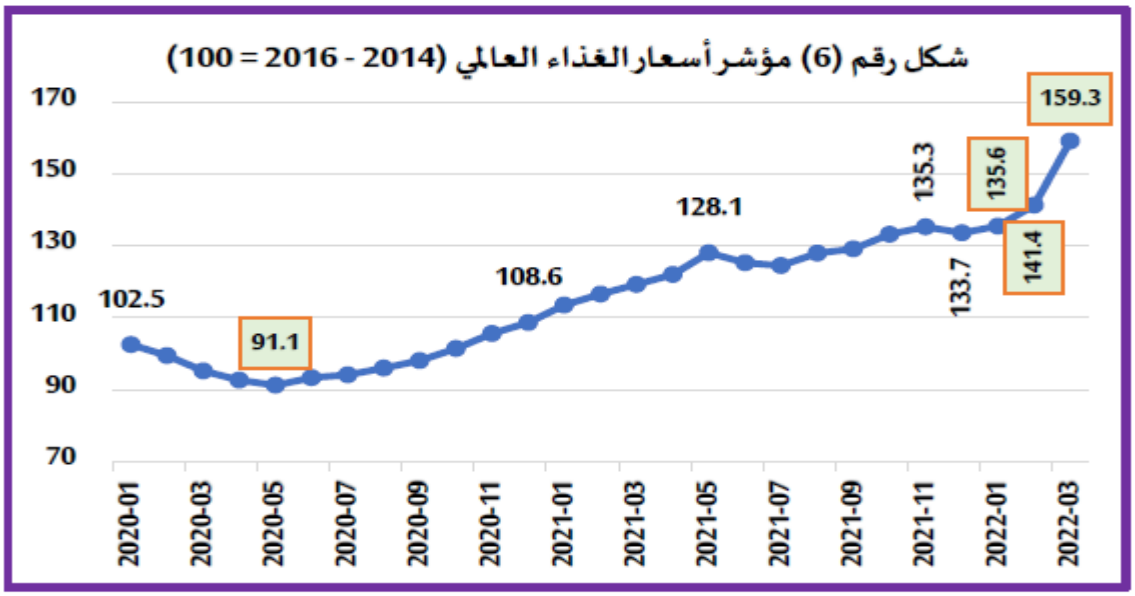

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة FAO (https://www.fao.org/)

وقد أدت الأزمة إلى ارتفاع أسعار الغذاء، والتي كانت مرتفعة بالفعل قبل الأزمة، فقد سجل مؤشر أسعار الغذاء (Food price index) ارتفاعاً كبي ا رً منذ النصف الثاني من عام 2020 وحتى قبيل الأزمة الروسية الأوك ا رنية بحوالي 40 ،% كما ارتفعت بسبب الأزمة من بنسبة 23.7 % من 135.6 في يناير 2022إلى وهي نسبة كبيرة جداً خلال فترة قصيرة وجاءت هذه الزيادة بسبب زيادة أسعار الحبوب والزيوت

[1] فريد بلحاج(22.مارس2022) ضغوط متفاقمة : الحرب في أوكرانيا و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .تاريخ الاسترداد 22 أفريل ,2023 ، من مدونات البنك الدولي:
blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded/stress-impact_war

كما يتضح من الشكل رقم (06) .كما سجّلت الأسعار العالمية للقمح والشعير ارتفاعًا بنسبة % 31 قياسًا بسنة 2021 ، وارتفعت بدورها أسعار زيت بذور اللفت وزيت عباد الشمس بنسبة فاقت .% 60 وأدى كذلك ارتفاع الطلب والتقلبات في أسعار الغاز الطبيعي إلى رفع تكاليف الأسمدة.

الجدول رقم (3-2): توقعات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التغير%).

البلدان	2021	توقع 2022	توقع 2023
الاقتصاد العالمي	6	3,2	2,7
الاقتصادات المتقدمة	5,2	2,4	1,1
الولايات المتحدة	5,7	1,6	1,0
منطقة اليورو	5,2	3,1	0,5
اقتصادات الأسواق الصاعدة و الاقتصادات النامية	6,6	3,7	3,7
روسيا	4,7	-3,4	-2,3
الصين	8,1	3,2	4,4

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022

من الجدول يتضح جليا أن التوقعات تشير إلى التأثير السلبي للحرب الروسية على أوكرانيا التي أدت إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة بسبب الضغوطات التي فرضتها في الوقت الذي كانت تنصب فيه المجهودات الرامية إلى تعافي الاقتصاد العالمي من آثار جائحة كوفيد 19.

1.2.3 نتائج الحرب الروسية– الأوكرانية على القارة الأوروبية:

و بالنسبة لأوروبا فان الطاقة تمثل القناة الرئيسية لانتقال تداعيات الحرب ، حيث تشكل روسيا مصدرا أساسيا لوارداتها من الغاز الطبيعي و قد يترتب على ذلك أيضا حدوث انقطاعات أوسع نطاقا في سلاسل الإمداد و ستسفر هذه الآثار عن ارتفاع التضخم و إبطاء التعافي من الجائحة و سوف تشهد أوروبا الشرقية ارتفاعا في تكاليف التمويل و طفرة في تدفق اللاجئين حيث استوعبت معظم اللاجئين البالغ عددهم 3 ملايين نسمة و قد تواجه الحكومات الأوروبية كذلك ضغوط على المالية العامة من خلال زيادة الإنفاق على تأمين مصادر الطاقة

و ميزانية الدفاع ، أما بالنسبة لمنطقة القوقاز و آسيا الوسطى سنجد هذه البلدان المجاورة ستشعر بتبعات أكبر من الركود في روسيا و العقوبات المفروضة عليها فالروابط الوثيقة معها على مستوى التجارة و من خلال نظم المدفوعات سوف تكبح التجارة و تحد من تحويلات العاملين في الخارج و الاستثمار و السياحة ،

مما يضر بالنمو الاقتصادي ويؤثر سلبا على التضخم و الحسابات الخارجية و حسابات المالية العامة.[1]

2.2.3 تأثير الحرب على الصين

أما بالنسبة للصين، فمن المتوقع أن تكون الآثار المباشرة أصغر نظرا لدفعة التحفيز المالي التي ستدعم هدف النمو لعام 2022 وهو 5.5 %ومع هذا فانه يوجد تحدي ارتفاع أسعار المواد الأولية وضعف الطلب في كبرى أسواق التصدير.

هناك أيضا بعض العواقب المحتملة من الحرب على المدى الطويل ، بما في ذلك الضغوط من أجل زيادة الإنفاق على الدفاع وهيكل أسواق الطاقة ، و التجزئة المحتملة لأنظمة الدفع والتغيرات في تكوين العملات لاحتياطات النقد الأجنبي ، كما أن إعادة تقسيم العالم إلى كتل مفصولة بحواجز من شأنها أن تنقص بعض المكاسب من التخصص و اقتصاديات الحجم ،و قد تؤدي الحرب على أوكرانيا الى تجزؤ الاقتصاد العالمي الى كتل جغرافية سياسية لكل منها معايير تكنولوجية و نظم مدفوعات عبر الحدود و عملات احتياطية خاصة بها و هذا التحول الهيكلي أعتبره صندوق النقد الدولي تحديا خطيرا يواجه الإطار القائم على القواعد التي تحكم العلاقات الدولية و الاقتصادية.

3.3 تداعيات الحرب على الاقتصادات النامية.

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فمن الممكن أن تشهد الدول المصدرة للمواد الهيدروكربونية مثل قطر و السعودية و الكويت و ليبيا و الجزائر تحسنا في أرصدة المالية العامة و ميزان المدفوعات الخارجية و تعزيز معدلات النمو ، و من المحتمل أيضا أن تشهد البلدان المصدرة للغاز زيادة هيكلية في الطلب من أوروبا حيث أعلنت سلطات الاتحاد الأ وروبي عن اهتمامها بتنويع مصادر إمداداتها من منتجات الطاقة ، أما البلدان غير المنتجة للنفط ستتعرض لتأثيرات سلبية قد تقود إلى توترات اجتماعية إضافية ، فالحرب ستؤثر تأثيرا ملموسا

[1] فريد بلحاج(22.مارس2022) ضغوط متفاقمة : الحرب في أوكرانيا و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .تاريخ الاسترداد 22 أفريل ,2023 ، من مدونات البنك الدولي:
blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded/stress-impact_war

و سلبيا على عدة اقتصادات في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا مثل : لبنان و سوريا و تونس و اليمن حيث أن هذه البلدان تعتمد اعتمادا أساسيا على أوكرانيا و / أو روسيا في الحصول على وارداتها الغذائية ، خاصة القمح ، بالأزمة تؤدي إلى تعطل سلاسل توريد الحبوب و زيادة أسعار الأغذية وارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج المحلية في قطاع الزراعة و ستكون لانخفاض غلة المحاصيل و الدخول خاصة صغار المزارعين آثار سلبية على سبل كسب العيش و قد يؤثر ذلك على المنتمين إلى الفئات الفقيرة و الأكثر احتياجا و الذي يعتمدون على الزراعة في كسب أرزاقهم ، كما ستتأثر مصر بحركة السياحة فمن المتوقع أن تشهد ركودا في هذا القطاع حيث يشكل الروس و الأوكرانيين على الأقل ثلث السياح الوافدين إليها.

1.3.3. نتائج الحرب الروسية– الأوكرانية على الشرق الأوسط :

أ. مصر:

مصر ضعيفة بشكل خاص أمام الصدمات الاقتصادية والسياسية المترتبة على الغزو الروسي لأوكرانيا. فهي أكبر مشترٍ للقمح في العالم، وتعتمد في 80 بالمئة من وارداتها على روسيا وأوكرانيا. وانقطاع الواردات بسبب الحرب يعني أن تواجه الحكومة تحدياً معقداً، إذ يترتب عليها البحث عن مزودين جدد في الوقت الذي تحاول فيه امتصاص ضربة ارتفاع أسعار الأغذية. وتشير التقارير إلى أن أسعار الخبز غير المدعوم ارتفعت بنسبة 50 بالمئة منذ بداية الغزو، في حين أن الكلفة الأكبر للذرة (المستعملة في العلف) تغذي تضخم أسعار اللحوم والأسماك التي تتم تربيتها في المزارع. إضافة إلى ذلك، فإن الزوار الروس والأوكرانيين يشكلون نحو ثلث العدد الإجمالي لزوار مصر؛ وأي انخفاض كبير سيلحق الضرر بصناعة السياحة، التي تشكل مصدراً رئيسياً للتوظيف والعملة الأجنبية على حد سواء[1].

لقد تبنت الحكومة إجراءات طوارئ لتلافي الأثر المباشر لارتفاع أسعار الأغذية، لكن التداعيات الاقتصادية الأوسع ما تزال غير واضحة. وحظرت السلطات تصدير المواد الغذائية الأساسية مثل القمح، والفول، والعدس والمعكرونة، وقدمت حوافز وفرضت أنظمة جديدة على منتجي القمح المحلي في محاولة لتعزيز الإمدادات المحلية. إضافة إلى ذلك، فرض الرئيسي عبد الفتاح السيسي حداً أعلى لسعر الخبز غير المدعوم. وبالتالي فإن الآلام

[1] فريد بلحاج(22.مارس2022) ضغوط متفاقمة : الحرب في أوكرانيا و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .تاريخ الاسترداد 22 أفريل ,2023 ، من مدونات البنك الدولي:
blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded/stress-impact_war

المترتبة على الارتفاع الكبير في الأسعار على السكان بشكل عام ينبغي أن تبقى محدودة في الوقت الراهن. إلا أن ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض عائدات السياحة من المرجح أن تضخم عجز الحساب الجاري. في أواخر آذار، رفعت السلطات معدلات الفائدة وخفضت معدل سعر الصرف لجسر هذه الفجوة، وفي نيسان/أبريل أودعت السعودية مبلغ خمسة مليارات دولار في المصرف المركزي المصري وتعهدت باستثمار عشرة مليارات دولار. كما قدمت قطر خمسة مليارات دولار على شكل استثمارات، ووعدت الإمارات العربية المتحدة بشراء حصص في شركات مدرجة في السوق المحلية بقيمة ملياري دولار. إلا أن انخفاض قيمة العملة من المرجح أن يحدث تآكلاً بدخل المصريين المنتمين إلى الطبقة الوسطى أو الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، بوجه خاص، الذين يصارعون أصلاً في ظل الظروف الراهنة.

الأحوال المعيشية يمكن أن يدفع الناس إلى أحداث شغب عفوية.

إن قمع حركات المعارضة يعني أن أي محاولة منظمة لتحدي سياسات الحكومة من غير المرجح أن تنجح، لكن تردي الأحوال المعيشية يمكن أن يدفع الناس إلى أحداث شغب عفوية. ويمكن لاتساع نطاق الاضطرابات أن يُظهر التصدعات القائمة داخل قوات الأمن.

مصر في وضع دبلوماسي حرج حيال الأزمة الأوكرانية. ففي أعقاب الغزو مباشرة، رفضت القاهرة إدانة موسكو، محاولة البقاء على الحياد. ومنذ صعود السيسي إلى السلطة، تمتعت مصر وروسيا بعلاقات ممتازة، كما تأكد في الاجتماعات السنوية "2+2" بين وزيري الخارجية والدفاع في كلا البلدين. وقد اعتمدت السلطات المصرية على الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية في محاولة، على وجه الخصوص، لتقليص اعتماد البلاد على الولايات المتحدة في هذا المجال. كما أن هذه العلاقات التي تزداد قوة تأتي نتيجة علاقة القاهرة المعقدة والمتذبذبة مع واشنطن، والتي تأثرت سلباً بالتوترات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، بين قضايا أخرى.[1]

رغم ذلك، فقد تعرضت مصر لضغوط أميركية وأوروبية متزايدة بسبب موقفها الحيادي في الحرب الأوكرانية. في مطلع آذار/مارس، أصدر سفراء مجموعة السبع في القاهرة بياناً مشتركاً يطالبون فيه الحكومة بالتصويت لصالح القرار الذي يدين الغزو الروسي في الجمعية العامة للأمم المتحدة. لبّت مصر الطلب. ومباشرة بعد

[1] فريد بلحاج(22.مارس2022) ضغوط متفاقمة : الحرب في أوكرانيا و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .تاريخ الاسترداد 22 أفريل ,2023 ، من مدونات البنك الدولي:
blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded/stress-impact_war

التصويت، أعلنت الولايات المتحدة اعتزامها بيع طائرات مقاتلة من طراز F-15 إلى مصر، الأمر الذي دفع المحللين العسكريين إلى التكهن بأن القاهرة يمكن أن تلغي قراراً سابقاً بشراء طائرات سو-35 الروسية. لكن في الأسبوع الذي تلا، ناقش السيسي والرئيس بوتين استمرار التعاون الثنائي بشأن عدد من المشاريع، في إشارة إلى أن القاهرة ليست مستعدة لقطع علاقاتها مع موسكو.

ب. دول الخليج العربية

بوصفها دولاً مصدرة للنفط والغاز، من المتوقع أن تحصد دول الخليج العربية أرباحاً من زيادة أسعار النفط والغاز نتيجة الأزمة الأوكرانية. المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تحتاج أن يكون سعر النفط الخام أقل من 70 دولاراً بقليل للبرميل حتى تحقق التوازن لموازنتها. بعد الغزو، ارتفع السعر بشكل كبير إلى ما فوق 130 دولاراً للبرميل، قبل أن يستقر على أقل من 100 دولار بقليل، ومن ثم ارتفع مرة أخرى بعد الحظر الذي فرضه الرئيس الأميركي جو بايدن على استيراد النفط الروسي. بالنسبة لقادة الخليج، فإن زيادة الأسعار مرحب بها، بالنظر إلى أن دخل الحكومة كان قد تقلص خلال جائحة كوفيد-19. في الوقت نفسه، وبالنظر إلى عدد سكانها القليل، وزيادة حصة الفرد من الدخل ووجود منشآت تخزين قمح كبيرة، فإن لدى دول الخليج العربية أدوات عازلة أكثر من كثير من الدول الأخرى تحميها من صدمات الإمداد وزيادات أسعار السلع الزراعية. الإمارات العربية المتحدة، وقطر وعُمان تستورد كميات كبيرة من القمح من روسيا وأوكرانيا، لكنها هي وجيرانها ليس لديها دواعي القلق الأكثر حدة في مصر ولبنان على سبيل المثال.

لقد دفع ارتفاع أسعار النفط الولايات المتحدة للضغط على دول الخليج العربية لزيادة إنتاجها، وهو أمر قاومته تلك الدول[1].

لقد دفع ارتفاع أسعار النفط الولايات المتحدة للضغط على دول الخليج العربية لزيادة إنتاجها، وهو أمر قاومته تلك الدول. ورغم عمليات الحشد التي قامت بها إدارة بايدن في الأسابيع التي تلت الغزو، وزيارة رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إلى السعودية والإمارات، فإن الدولتين تمسكتا بالتزاماتهما السابقة بكميات الإنتاج. وقال ولي العهد السعودي، الذي رفض تلقي مكالمة هاتفية من بايدن إن المملكة ملتزمة باتفاق أوبك

[1] فريد بلحاج(22.مارس2022) ضغوط متفاقمة : الحرب في أوكرانيا و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .تاريخ الاسترداد 22 أفريل ,2023 ، من مدونات البنك الدولي:
blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded/stress-impact_war

+ مع روسيا، التي تحدد زيادة الإنتاج الشهرية بـــ 400,000 ألف برميل يومياً . أما الإمارات فقد كانت أقل حسماً؛ إذ قال سفير أبو ظبي في واشنطن، يوسف العطية إن الإمارات ستدفع أوبك إلى التفكير في مستويات إنتاج أعلى. هذا التصريح بحد ذاته ساعد على تخفيض الأسعار، إلا أن الإمارات لم تنفذ ذلك حتى الآن. بدلاً من ذلك، فإن وزير الطاقة الإماراتي، سهيل المزروعي، قال إن الإمارات تبقى ملتزمة بأوبك +. في هذه الأثناء، أظهرت قطر استعداداً لمساعدة الدول الأوروبية على فطم نفسها عن اعتمادها على روسيا في الحصول على الطاقة، ووقعت اتفاقاً بشأن الغاز مع ألمانيا.

تركت الأزمة دول الخليج العربية في وضع دبلوماسي صعب. فقد تبنت في الغالب موقفاً غامضاً من العدوان الروسي في أوكرانيا، وحثت كلا الطرفين على ضبط النفس. حكومات الخليج العربية تقيم شراكات وثيقة مع الولايات المتحدة، لكن معظمها أقام علاقات أقوى مع روسيا في محاولة لتنويع علاقاتها الخارجية، وبالتالي فهي غير مستعدة لاستعداء أي من الطرفين صراحة. في البداية، دعت قطر والكويت بحذر إلى إيجاد حل دبلوماسي يعترف بسلامة الأراضي الأوكرانية. و لم يمر شهر على بداية الصراع حتى وفرت قطر منصة للرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي في منتدى الدوحة السنوي – في خطوة جريئة على نحو غير معتاد بالمعايير الخليجية.

بالنسبة للرياض وأبو ظبي، فإن استجابتهما للأزمة الأوكرانية تكشفت على خلفية إحباط متزايد حيال الولايات المتحدة، شريكتهما الأمنية الأوثق. إنهما تتصوران حدوث فك ارتباط أميركي من المنطقة وأصبحتا تريان أنه لا يمكن الركون إلى الولايات المتحدة. تأكيد الإمارات على شراكتها الاستراتيجية المتنامية مع روسيا مع تكشف الغزو، مصحوباً بامتناعها عن التصويت في مجلس الأمن الدولي على قرار يدين الغزو الروسي وما ذكر عن رفض ولي العهد محمد بن زايد تلقي مكالمة هاتفية من بايدن يعكس هذا الشعور. (رُبط امتناع الإمارات عن التصويت بقرار لمجلس الأمن الدولي صدر بعد ثلاثة أيام ضم نصاً اقترحته الإمارات يصنف الحوثيين في اليمن ‘‘تنظيماً إرهابياً’’، مر بفضل امتناع روسيا عن التصويت). يبدو أن الولايات المتحدة عملت بجد – وفي النهاية نجحت – في تأمين وقوف جميع دول الخليج العربية خلف قراري الجمعية العامة الأول والثاني بشأن أوكرانيا، في 2 و24 آذار/مارس، على التوالي (صوتت ضد القرار الصادر في 7 نيسان/أبريل بتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان). في حين لا ترغب أي دولة خليجية بإعطاء الانطباع بالوقوف مع روسيا، خشية إغضاب الغرب، فإن السعودية والإمارات لم تترددا بإظهار سخطهما حيال الولايات المتحدة خلال هذه الأزمة.

ج. إيران

تبلغ حصة روسيا 2-3 بالمئة من التجارة الخارجية غير النفطية لإيران. إلا أن طغيان السلع الزراعية في واردات إيران، يعد مهماً بالنظر إلى الأهمية المتزايدة لمشتريات القمح نتيجة حالات الجفاف التي تعيق الإنتاج المحلي. إذا استمرت هذه النزعة إلى 2023، فإن اعتماد إيران على القمح المستورد سيزداد، ما يثير مخاوف من الأثر السلبي للحرب في أوكرانيا على البلاد.

بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، فإن روسيا مشاركة في مفاوضات فيينا الرامية إلى إعادة الولايات المتحدة وإيران إلى الالتزام المتبادل بالاتفاق النووي لعام 2015. في حين أن البلدان المتفاوضة كانت قد عزلت بشكل كبير هذه المفاوضات التي بدأت في نيسان/أبريل 2021، عن التطورات الخارجية، بدا أن غزو أوكرانيا قد غير حسابات موسكو لفترة وجيزة. بدلاً من الاستمرار غالباً بعزل المفاوضات النووية الإيرانية عن الخلافات مع الغرب، فإن وزير الخارجية سيرغي لافروف في 5 آذار/مارس طالب الولايات المتحدة بضمانات بألا تعيق عقوبات الدول الغربية المتعلقة بأوكرانيا "تجارة روسيا الكاملة والحرة، والتعاون الاقتصادي، والاستثماري، والعسكري والتقني مع إيران" - وهي مجموعة كاسحة من المتطلبات تتجاوز بكثير معايير النقاشات المحددة بالاتفاق النووي، أو خطة العمل الشاملة المشتركة. بدا أن هذا التحول إلى دور المفسد ينذر بمحاولة الكرملين تأجيل عودة النفط الإيراني إلى السوق أو تعطيل العملية الدبلوماسية برمتها.

في أعقاب توقف المفاوضات بداية من 11 آذار/مارس، وإجراء مفاوضات ثنائية بين طهران وموسكو، بدا أن روسيا تغير موقفها إلى إطار أضيق، يعالج بشكل محدد التعاون بشأن المشاريع النووية المدنية في إيران والتخلص من مخزون اليورانيوم المخصب الذي يتجاوز القيود التي يفرضها الاتفاق، والذي أشارت الولايات المتحدة إلى أنه لن يكون خاضعاً للعقوبات، بالنظر إلى أنها جزء من خطة العمل الشاملة المشتركة.

إذا نجح المتفاوضون في إعادة إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن النفط الإيراني سيضيف 1-1.5 مليون برميل يومياً إلى السوق العالمي[1].

[1] فريد بلحاج(22.مارس2022) ضغوط متفاقمة : الحرب في أوكرانيا و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .تاريخ الاسترداد 22 أفريل ,2023 ، من مدونات البنك الدولي:
blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded/stress-impact_war

إذا نجح المتفاوضون في إعادة إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، فإن النفط الإيراني سيضيف 1-1.5 مليون برميل يومياً إلى السوق العالمي. وستساعد كميات النفط الإضافية على تخفيض الأسعار العالمية التي ارتفعت بشكل كبير منذ بداية غزو أوكرانيا. في هذه الأثناء، تسعى إيران إلى فرص للتجارة مع روسيا رغم العقوبات.

على المدى المتوسط، من غير الواضح كيف ستؤثر حرب روسيا في أوكرانيا على وجودها وتعاونها مع إيران دعماً للحكومة السورية. لم يكن هناك أي مؤشر حتى الآن بأن شيئاً قد تغير في آلية تجنب الصراع التي استخدمتها روسيا وإسرائيل لتفادي التشابكات في مسار الضربات الجوية الإسرائيلية المنتظمة على أهداف إيرانية أو مرتبطة بإيران في سورية. في 27 شباط/فبراير، قالت السفارة الروسية في إسرائيل إنه على العكس فإن ''هذه الآلية أثبتت فائدتها وستستمر في تحقيق هذه الفائدة''. ثمة فرصة في أن موسكو ستستخدم وجودها العسكري في سورية كوسيلة للضغط في علاقاتها مع إيران أو إسرائيل. إذا انضم أي من البلدين إلى الكتلة المعادية لروسيا في أعقاب غزو أوكرانيا، قد تنظر موسكو في وقف تعاونها الأمني معها بشأن سورية. بالنسبة لإيران، فإن ذلك التطور يمكن أن يترجم إلى وقوع عدد أكبر من الضحايا وقدر أكبر من الأضرار، وبالنسبة لإسرائيل، تضييق حرية عملياتها. حتى الآن، ليس هناك دليل على تحول المؤشر في ذلك الاتجاه.

د. العراق

لقد اندلعت الاحتجاجات في عدة محافظات جنوبية على مدى الشهر الماضي بسبب ارتفاع أسعار سلع غذائية أساسية مثل الحبوب وزيت دوار الشمس، وكلاهما من المستوردات العراقية من أوكرانيا وروسيا رغم أن العراق، على عكس دول أخرى في المنطقة، لا يعتمد كلياً على أي من الدولتين. وبسبب ارتفاع الأسعار عالمياً، فإن فاتورة واردات العراق من الحبوب من المتوقع أن ترتفع بثلاثة أضعاف، من 900 مليون دولار في 2020-2021 إلى 3 مليار دولار في 2021-2022. كما تتزامن آثار الحرب الأوكرانية مع تلك التي أحدثها جفاف حاد خلال حصاد عام 2021، عندما عانى 37 بالمئة من المزارعين من فشل محاصيلهم، ما أجبر الحكومة على شراء المزيد من القمح من الخارج، وقد فاقمت برامج توزيع الغذاء العراقية غير الكفؤة من هذه المشاكل. وبموجب النظام العام لتقنين الأغذية، فإن الحكومة تشتري القمح وتوزعه على المطاحن الخاصة، لكنها تعود إلى شراء الطحين منها، وغالباً بأسعار مضخمة، وتوزعه على الأسر الفقيرة مجاناً. وفي حين قد يخفف التقنين من الاحتياجات الفورية بالنسبة للعراقيين الأكثر فقراً، فإن الحكومة تستطيع تحمل زيادة ثمن

فاتورة الغذاء فقط إذا ظلت أسعار النفط العالمية مرتفعة. أما إذا انخفضت أسعار النفط، فإن السلطات في بغداد قد تجبر على تقليص النفقات الأخرى، مثل رواتب القطاع العام، الأمر الذي يمكن أن يثير اضطرابات مدنية[1].

يعتمد العراق بشكل كامل تقريباً في دخله على مبيعات النفط الخام. وتشكل حقيقة أنه لا يكرر سوى جزء ضئيل منه محلياً نقطة ضعفه الرئيسية. كما كان لزيادة تكاليف الطاقة عالمياً آثار متفاوتة في أجزاء مختلفة من العراق. وفي حين حافظت الحكومة على نفس أسعار الوقود من خلال الدعم في وسط العراق، فإن الأسعار تضاعفت في إقليم كردستان، الأمر الذي تسبب بطوابير على محطات الوقود هناك، وكذلك في مدن مجاورة مثل الموصل.

وقد كان أثر الحرب الأوكرانية ملحوظاً سياسياً أيضاً. ففي حين أن العراق، كالكثير من الدول العربية الأخرى، امتنع عن الوقوف إلى جانب أحد طرفي الصراع، فإن ثمة انقسامات بين الكتلتين الرئيسيتين اللتين ظهرتا بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2021. فالبعض داخل التحالف الثلاثي الفائز، الذي يضم التيار الصدري، والحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف "السيادة" السني، اعترف بوجود عدوان روسي، في حين أن شبكة التنسيق الشيعية، المكونة بشكل رئيسي من الأحزاب المتحالفة مع إيران، تتعاطف أكثر مع الهواجس الأمنية الروسية بشأن حلف شمال الأطلسي. وبشكل يعكس نفوذ اللوبي الموالي لإيران، امتنع العراق عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2 آذار/مارس لإدانة الغزو الروسي. وصوت لصالح القرار الثاني في 24 آذار/مارس الذي طالب بوصول المساعدات والحماية الإنسانية في أوكرانيا، لكن فقط بعد ضغط أميركي وأوروبي قوي؛ ثم عاد وامتنع عن التصويت في 7 نيسان/أبريل على تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان.[2]

في إقليم كردستان، العلاقات أكثر تعقيداً إلى حد ما. فقد عُدت حكومة إقليم كردستان منذ وقت طويل أكثر قرباً من الغرب من القيادة في بغداد. لكن في حين أن حكومة إقليم كردستان تعتمد على الدعم العسكري والسياسي الغربي في أمنها، فإنها أيضاً مدينة لروسيا في استثمارات الإنقاذ في 2016-2017، عندما واجهت

[1] فريد بلحاج(22.مارس2022) ضغوط متفاقمة : الحرب في أوكرانيا و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .تاريخ الاسترداد 22 أفريل ,2023 ، من مدونات البنك الدولي:
blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded/stress-impact_war

[2] فريد بلحاج(22.مارس2022) ضغوط متفاقمة : الحرب في أوكرانيا و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .تاريخ الاسترداد 22 أفريل ,2023 ، من مدونات البنك الدولي:
blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded/stress-impact_war

حكومة الإقليم الإفلاس. ومنذ ذلك الحين، حصلت شركة الطاقة الروسية (روسنفت) على حصة 60 بالمئة في خط النفط الرئيسي في الإقليم. علاوة على ذلك، وعلى عكس الدول الغربية، فإن روسيا لم تعارض الاستفتاء على الاستقلال الذي أجرته حكومة الإقليم في أيلول/سبتمبر 2017؛ وبالمقابل فإن مسؤولي حكومة الإقليم استعملوا لهجة تصالحية حيال المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون في أوكرانيا. إضافة إلى ذلك، فإن المحكمة الفدرالية العليا في العراق حكمت مؤخراً ضد مبيعات النفط المستقلة التي تقوم بها حكومة الإقليم. وبالتالي فإنه قد يترتب على حكومة إقليم كردستان أن تتنازل للحكومة الاتحادية عن بعض السيطرة على اتفاقاتها مع شركات النفط الدولية، وفي الوقت نفسه أن تسحب استثماراتها من روسيا بسبب العقوبات الغربية، إذا أصرت الدول الغربية على التزامها.

2.3.3. تأثير الحرب على بعض دول شمال إفريقيا:

أ. ليبيا

لقد أحدثت الحرب في أوكرانيا تداعيات أصلاً على اقتصاد ليبيا المعتمد على الاستيراد. يعد الخبز سلعة أساسية، وتستورد البلاد أكثر من 90 بالمئة من قمحها، نصفه من أوكرانيا وروسيا. وتدعم الحكومة جزءاً من القمح الذي تستورده. ومنذ اندلاع الصراع، ارتفعت أسعار القمح في الأسواق المحلية في ليبيا بشكل كبير، ما أجبر عدداً من المخابز على الإغلاق. وقد صرح وزير الاقتصاد والتجارة أن لدى ليبيا مخزون استراتيجي من القمح يكفي لثلاثة أشهر، بينما تستمر الواردات بالوصول. لكن ورغم تخصيص القمح المدعوم من الدولة، يقول أصحاب المخابز، إنهم لم يعودوا قادرين على بيع الخبز بالسعر الرسمي ومقداره 0,25 ديناراً (0,05 دولاراً) للرغيف. كما ارتفعت أسعار مواد غذائية أخرى، مثل زيت دوار الشمس، والفواكه والخضار، بشكل جذري على مدى الشهر الماضي.

كما حدث نقص في البنزين أيضاً. قد يبدو من غير المنطقي أن ينفد البنزين في ليبيا الغنية بالنفط، بالنظر إلى أنها تنتج النفط الخام ولديها مصافي تكرير خاصة بها. لكن النفط المكرر محلياً لا يكفي الاستهلاك المحلي، ونتيجة لذلك فإن ليبيا تشتري معظم احتياجاتها الإضافية من الخارج بأسعار السوق، ثم تبيع الوقود محلياً بأسعار مدعومة بشكل كبير. تمتلك الدولة الليبية احتياطيات نقدية يمكن أن تستخدمها لزيادة دعمها للتعويض عن الارتفاع العالمي في أسعار السلع، إذا اختارت فعل ذلك. لكن من يتخذ القرار؟ فالبلاد عالقة مرة أخرى في نزاع بين حكومتين متنافستين، تدعي كلتاهما الشرعية – السلطة التنفيذية التي تتخذ من طرابلس مقراً لها

ويرأسها عبد الحميد الدبيبة، والموجودة في السلطة منذ آذار/مارس 2021، وسلطة تنفيذية يقودها فتحي باشاغا، الذي حصل على تصويت بمنح الثقة في مجلس النواب الذي يتخذ من طبرق مقراً له في 1 آذار/مارس. والحكومتان مختلفتان على أي منهما يتمتع بصلاحية الموافقة على التغييرات في اعتمادات الموازنة، بما في ذلك بالنسبة لأموال الدعم، وما إذا كان ذلك بحاجة لموافقة مجلس النواب. ما يزيد من تعقيد الأمور هو أن مؤسستين أخريين – المؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي – مختلفان أيضاً منذ آذار/مارس 2021 حول أين ينبغي إيداع إيرادات مبيعات نفط البلاد: في حسابات المصرف المركزي، وهو الإجراء المعياري، أو مؤقتاً في حسابات المؤسسة الوطنية للنفط. كل هذه المماحكات، مضافاً إليها سوء آليات صنع القرار والتربّح المستشري من السلع المدعومة، يعطل قدرة الدولة على تخفيف حدة ارتفاع أسعار.[1]

لقد عمقت الحرب في أوكرانيا التنافس بين الجهتين اللتين تدعيان حقهما بالحكم.

لقد عمقت الحرب في أوكرانيا التنافس بين الجهتين اللتين تدعيان حقهما بالحكم. موسكو حتى الآن هي العاصمة الأجنبية الوحيدة التي تعترف رسمياً بالحكومة التي يرأسها باشاغا. الأمم المتحدة عبرت عن تحفظاتها بشأن تصويت مجلس النواب في طبرق بمنح الثقة، مشيرة إلى إشكاليات قانونية، بينما رفضت الحكومة التي يرأسها الدبيبة تسليم السلطة. إن غياب التوافق في ليبيا كان يشكل أصلاً مصدر قلق للدول التي تنظر في كيفية التعامل مع ادعاء حكومة باشاغا. لكن، وعلى حد تعبير دبلوماسي غربي، فإن اعتراف روسيا السريع كان بمثابة ''قبلة الموت''؛ إذ يبدو أن ما من عاصمة أخرى ترغب بالظهور وكأنها تقف مع موسكو في هذا النزاع الليبي خشية إثارة غضب واشنطن. حتى القاهرة، المتعاطفة مع باشاغا، لم تحذو حذو موسكو. تحاول الأطراف الخارجية إيجاد تسوية، جزئياً لضمان عدم اقتراب حكومة باشاغا أكثر مما ينبغي من روسيا. وحتى باشاغا نفسه حريص على الاحتفاظ بمسافة عن الكرملين. في 26 آذار/مارس، اجتمع مع سفير أوكرانيا في ليبيا، وأكد دعمه للشعب الأوكراني قائلاً إن الليبيين يقفون إلى جانبهم ''بقدر ما نستطيع''. أما الحكومة التي يرأسها الدبيبة، والتي أدانت منذ البداية العدوان الروسي على أوكرانيا، صوتت في 7 نيسان/أبريل لصالح طرد روسيا من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهو الوفد العربي الوحيد الذي فعل ذلك.[2]

[1] فريد بلحاج(22.مارس2022) ضغوط متفاقمة : الحرب في أوكرانيا و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .تاريخ الاسترداد 22 أفريل ,2023 ، من مدونات البنك الدولي:
blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded/stress-impact_war

[2] فريد بلحاج(22.مارس2022) ضغوط متفاقمة : الحرب في أوكرانيا و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط

وقد عبر دبلوماسيون أوروبيون عن قلقهم حيال التداعيات العسكرية المحتملة لهذا الاصطفاف السياسي الجديد. فمجموعة فاغنر من المتعاقدين العسكريين المدعومة من الكرملين تعمل في ليبيا منذ حرب عام 2019، إلى جانب قوى يقودها المشير خليفة حفتر، المتحالف حالياً مع حكومة باشاغا. كما يحتفظ مقاتلو فاغنر بإمكانية الوصول، وإن لم يكن السيطرة المباشرة، إلى قاعدتين عسكريتين مهمتين على الأقل في وسط البلاد، حيث يقال إنهم يشغلون عدة طائرات مقاتلة أرسلتها روسيا إلى ليبيا عام 2020. حتى الآن، يبدو أن الأثر الأكثر وضوحاً للحرب في أوكرانيا يتمثل في انسحاب بعض وحدات فاغنر ومقاتلين سوريين موالين لموسكو من ليبيا، حيث قدرت أعداد هؤلاء بعدة آلاف خلال حرب عام 2019. ويزعم أنهم عادوا إلى روسيا (عبر سورية). يمكن لرحيلهم أن يشكل تطوراً إيجابياً، بالنظر إلى أن السلطات الليبية كانت تصارع لإخراج المقاتلين الأجانب من البلاد منذ اتفاق وقف إطلاق النار عام 2020. لكن الاستراتيجية العسكرية الروسية في ليبيا تبقى محاطة بالغموض. ويمكن للأزمة الأوكرانية أن تدفع موسكو إلى استخدام الأصول التي تسيطر عليها في ليبيا في مواجهتها مع الغرب، وأن تدعم حكومة باشاغا (وحفتر) في تجدد القتال للسيطرة على طرابلس، رغم أن مدى استعداد أو قدرة موسكو على توفير رأسمال تنفقه تكتنفه الشكوك بالنظر إلى حربها في أوكرانيا.

ب. المغرب والصحراء الغربية

المغرب أقل تأثراً بأزمة القمح من معظم الدول، بالنظر إلى أنه يستورد 20-30 بالمئة فقط من قمحه من روسيا وأوكرانيا. لكن بشكل عام، فإن المملكة تبقى عرضة لصدمات الأسعار، بالنظر إلى أنها تشتري 40 بالمئة من القمح الذي يستهلكه سكانها من الخارج، وسجلت مؤخراً جفافاً غير مسبوق أدى إلى تقليص إنتاجها المحلي بشكل حاد. وكإجراء لمواجهة ذلك، ضاعفت الحكومة موازنتها ثلاث مرات لدعم الطحين. إضافة إلى ذلك، وفي مواجهة ارتفاع أسعار الوقود، وعدت السلطات بتقديم الدعم المالي لقطاع النقل؛ ومن المرجح أن يفاقم الإنفاق على الدعم من عجز موازنة عام 2022. وفي حين أن الحكومة لم تحدد بعد كيف تخطط لتمويل هذه النفقات الإضافية، فإن المغرب قد يتوجه إلى صندوق النقد الدولي أو أن يخطط لإصدار

وشمال افريقيا .تاريخ الاسترداد 22 أفريل ,2023 ، من مدونات البنك الدولي:
blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded/stress-impact_war

سندات جديدة لجسر الفجوة. ومن المرجح أن يرتفع الدين الخارجي، رغم أن المغرب يمتلك بعض هامش المناورة المالية مقارنة بمصر أو تونس على سبيل المثال[1].

لقد ظل المغرب حيادياً حيال الصراع في أوكرانيا، وتجنب وصفه بالغزو في التصريحات العلنية. كما أنه لم يشارك في تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار بإدانة الغزو الذي قامت به روسيا، وادعى لاحقاً في بيان أن القرار بعدم المشاركة كان "قراراً سيادياً لا يمكن تفسيره بأنه اصطفاف استراتيجي أو موقف يتعارض مع القانون الدولي وسلامة أراضي الدول". وبعدم التصويت، تجنب المغرب الأزمة التي واجهها؛ إزعاج شركائه الغربيين بالاعتراض على القرار أو استعداء روسيا بالتصويت لصالحه. وتمكن من تفادي صدور انتقادات علنية من حلفائه الغربيين على موقفه.

كما أن الرباط قلقة من أن اتخاذ موقف علني ضد موسكو قد يلحق الضرر بسياستها حيال الصحراء الغربية. فبالنظر إلى أن روسيا عضو دائم في مجلس الأمن الدولي يتمتع باستخدام حق الفيتو، فإنها تلعب دوراً محورياً في صراع الصحراء الغربية. وفي السنوات الماضية، امتنعت موسكو بشكل منتظم عن التصويت على قرارات تتعلق بهذه القضية، لكن وزير الخارجية الروسي لافروف عبر مؤخراً عن دعمه لبعض مطالب جبهة البوليساريو المؤيدة للاستقلال، بما في ذلك العودة إلى المفاوضات الثنائية مع الرباط وإجراء استفتاء على الحكم الذاتي. وكلا المقترحان غير مقبولين للمغرب، التي ترغب بتسوية الصراع عبر مفاوضات طاولة مستديرة تشمل الجزائر – أحد الداعمين الرئيسيين للبوليساريو – واعتبار الحكم الذاتي للصحراء الغربية تحت السيادة المغربية الحصيلة الوحيدة الممكنة. إن المعالجة الدبلوماسية الماهرة للرباط لعلاقاتها مع روسيا والغرب تعني أن حرب أوكرانيا من غير المرجح أن يكون لها أي أثر مباشر على الصراع على الصحراء الغربية.

جـــ – تونس

تونس مستورد صافٍ للغاز والنفط، ما يتركها عرضة لزيادات الأسعار العالمية. في حين أنها تلبي 50 بالمئة من احتياجاتها الداخلية من الغاز من إنتاجها الوطني، فإنها تشتري الباقي من شركة سوناطراك الجزائرية بأسعار السوق، وتتلقى 5 بالمئة كإيرادات من مرور خط أنابيب عبر المتوسط في الأراضي التونسية. تضخ تونس نحو

[1] فريد بلحاج(22.مارس2022) ضغوط متفاقمة : الحرب في أوكرانيا و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .تاريخ الاسترداد 22 أفريل ,2023 ، من مدونات البنك الدولي:
blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded/stress-impact_war

30 بالمئة من النفط الذي تستهلكه من حقولها الخاصة، وتستورد الباقي بأسعار السوق. ولذلك فإن كل زيادة بمعدل دولار في أسعار النفط ينتج عنها كلفة إضافية تبلغ نحو 40 مليون دولار في موازنة الحكومة. وقد استندت موازنة عام 2022 على سعر 75 دولاراً لبرميل النفط. وبالنظر إلى أن النفط الخام يباع حالياً بسعر 100 دولار للبرميل، فإن كلفة واردات الطاقة سترتفع من 1,6 مليار دولار في عام 2019 إلى ما يقدر بـــ 4 مليار دولار في عام 2022، وهو الذي يشمل الغاز وأنواع الوقود الأخرى. لقد أُجبرت حكومة الرئيس قيس سعيد على رفع أسعار الوقود شهرياً، الأمر الذي يغذي التضخم والاستياء الشعبي أيضاً. فقد رُفعت الأسعار عدة مرات حتى الآن، ببضع نقاط مئوية في كل مرة.

كما تشكل واردات تونس الغذائية مصدراً آخر للقلق. فالبلاد تنتج بين 70 و90 بالمئة من احتياجاتها المحلية من القمح القاسي وبين 10 و30 بالمئة من استهلاكها من القمح الطري (من أجل الطحين للخبز، الذي يعد طعاماً أساسياً في البلاد). وتبلغ الواردات من أوكرانيا نحو 50 بالمئة من إجمالي واردات القمح، في حين تأتي 4 بالمئة إضافية من روسيا. وقد أكدت الحكومة أن مخزونات القمح ستغطي الطلب الوطني حتى حزيران/يونيو، لكن بدأ أصلاً حدوث نقص بشكل متفرق منذ كانون الثاني/يناير، قبل الغزو الروسي.[1]

إضافة إلى ذلك يبلغ دين مجلس الحبوب الذي تملكه الدولة للمصدرين الأوكرانيين نحو 300 مليون دولار. وقد طالبت أوكرانيا بدفع 50 بالمئة من إجمالي المبالغ المتبقية من الأشهر الستة الماضية مقدماً. وثمة تقارير تشير إلى أن عدة سفن محملة بالقمح من أوكرانيا توجهت إلى تونس لكنها لم تكون قادرة على تسليم حمولتها لأن الحكومة التونسية لا تستطيع توفير هذا المبلغ. ونتيجة لذلك، ثمة مخاطرة بحدوث نقص في القمح قبل حصاد حزيران في تونس. في 24 آذار/مارس، أطلق الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، مدعوماً من مجموعة السبع، بعثة الصمود الغذائي والزراعي، التي تهدف إلى منع مخاطر المجاعة، خصوصاً في تونس ولبنان، وذلك بتقليص الانقطاعات التجارية إلى الحد الأدنى وتعزيز الإنتاج المحلي.

على المدى القصير إلى المتوسط، من المرجح أن يجعل تفاقم البؤس الاجتماعي، وخصوصاً مخاطر حدوث نقص في الضروريات الأساسية، التونسيين أكثر تقبلاً للخطاب الاستقطابي للناشطين الموالين والمعادين لسعيد. ويمكن

[1] فريد بلحاج(22.مارس2022) ضغوط متفاقمة : الحرب في أوكرانيا و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا .تاريخ الاسترداد 22 أفريل ,2023 ، من مدونات البنك الدولي:
blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded/stress-impact_war

لهذا الوضع أن يشكل تحديات أمنية خطيرة للسلطات، بما في ذلك على شكل أعمال شغب وانتشار الجريمة. كما أن تراجع شعبية الرئيس أمر ممكن، بشكل يعزله وقد يؤدي إلى حدوث عدم استقرار سياسي مزمن.

4. تأثير الحرب الأكرانية والروسية على المؤشرات الاقتصادية الكلية بالجزائر .

الجزائر أقل عرضة من دول شمال أفريقيا الأخرى للآثار الاقتصادية للغزو الروسي لأوكرانيا، لأن واردات القمح من هاتين الدولتين إلى الجزائر لا تتعدى 3 بالمئة من واردات البلاد. وطبقاً لوزارة الزراعة، فإن المخزون الوطني سيكون كافياً لتلبية الطلب المحلي حتى كانون الثاني/يناير 2023. إضافة إلى ذلك، فإن الجزائر مُصدِّر رئيسي للنفط والغاز، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط والغاز ستعوض عن ارتفاع فاتورة الغذاء.

1.4 علاقة الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الروسي والأكراني.

1.1.4 علاقة الاقتصادية الجزائرية والروسية

أ- حجم التبادل التجاري بين البلدين:

فشهد حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام 2008 ازدياد دا إذ بلغ 1342 مليون دولار، بما في ذلك كانت قيم الصادرات الروسية إلى الجزائر 1120.5 مليون دولار، وبين الصادرات الروسية بنسبة الموردة إلى الجزائر الماكينات والمعدات ووسائل النقل بنسبة63% والمعادن غير الحديدية ومنتجا 8.5%، وفي الربع الأول من عام 2009 انخفض التصدير الروسي إلى الجزائر وبلغ قيمة 25.97 مليون لمقارنة مع الفترة المماثلة لعام 2008، أما الاستيراد الروسي من دولار فقط أي أقل بمقدار تسعة أمثال الجزائر فبلغ قيمة 1.34 مليون دولار أما في عام 2010 فبلغ التبادل التجاري بين البلدين1.176 مليار دولار2 ، وفي شهر جوان 2013 توجت أشغال الدورة السادسة للجنة المختلطة الجزائرية – الروسية لتوقيع على محضر يلتزم فيه الجانبان بتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني والعسكري، وتنص هذه الوثيقة علاقات التعاون الثنائي وتسريع استكمال الاتفاقيات التي يتم إعدادها، وأكد" جودي "عقب اللقاء إن لنجاح "مضيفا أن أداة لمتابعة توصيات اللجنة المختلطة قد تم" ? أشغال هذه الدو رة السادسة قد توجت إنشاؤها فضلا عن إنشاء أفواج عمل قطاعية من أجل تجسيد تلك التوصيات، ومن جانبه أوضح" نوفاك" أن الجانبين قد توصلا أيضا إلى تسريع استكمال اتفاقين في مجال الاستخدام المدني للطاقة النو وية والاستكشاف الفضائي لأغراض مدنية، كذلك كان التعاون بين الجزائر وروسيا اللتين تربطهما شراكة الرئيس الروسي استراتيجية منذ عام 2001 ، قد شهد تعزيزا سنة

2010من خلال التوقيع بمناسبة ز "ديمتري مدفيديف "إلى الجزائر على ستة اتفاقيات في ميادين التقييس والدبل وماسية والاقتصاد والنقل البحري والطاقوي.

ويضاف إلى هذا التعاون بين روسيا والجزائر، التعاون في مجال تكنولوجيا الفضاء، وذلك من خلال إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد بواسطة صواريخ روسية، إذا تم في إشارة أن هذا الإطار إطلاق القمر الصناعي الجزائري" ألسات "1 - في شهر نوفمبر 2002 ، وجدير لروسيا دورا ملحوظا ومتزايدا في تنمية البنية الصناعية في العديد من الدول العربية وعلى رأسها الجزائر، فقامت بتحديث مجمع "الحجار "للحديد والصلب الموجود بشرق الجزائر، كما أن هناك العديد من المشروعات بين روسيا والجزائر والتي تعد نواة لتطوير التعاون في هذا المجال.

ب- التعاون الاقتصادي في المجال الطاقوي:

في 2 فبراير2022 ، أعلنت شركة النفط والغاز الجزائرية سوناطراك إنجاز عمليات تنقيب 24 بئراً جديدة للغاز في حقل العسل جنوبي العاصمة الجزائر، وذلك بالتعاون مع شركة گازپروم الروسية، على أن يبدأ الإنتاج من تلك العمليات بحلول عام 2025. وأوضحت الشركة في بيان أنها بلغت مرحلة هامة مع گازپروم، في إطار عقد البحث واستغلال المحروقات في رقعة حقل العسل، والدخول في مرحلة التطوير والإنشاء حيث يسمح المشروع بالمساهمة في تعزيز سوق الغاز في البلاد[1] .

وأوضحت الشركة الجزائرية أنها تعمل مع گازپروم على على التطوير الفعال لموارد الغاز المكتشفة على مستوى حقلي غرد السايح وغرد السايح شمال) رقعة حقل العسل)، وهذا من خلال إنجاز عمليات تنقيب 24 بئر جديدة بالإضافة، إلى إنجاز وحدة معالجة لإنتاج الغاز الطبيعي وكذا المكثفات وغاز البترول المسال التي سيتم نقلها عبر شبكة خطوط النقل الحالية لسوناطراك. وأشار البيان إلى أنه من المنتظر دخول هذا المشروع حيز الإنتاج خلال سنة 2025. وتمتلك سوناطراك من حصص الحقل الواقع بمنطقة بركين 51% في حين تمتلك شركة گازپروم نسبة 49.%

[1] https://www.marefa.org/ (العلاقات الجزائرية الروسية) نظر بتاريخ 2023/05/17 على الساعة 19.06.

وفي سبتمبر 2021، استقبل وزير الطاقة والمناجم الجزائري محمد عرقاب المدير العام لشركة گازپروم الروسية سرگي تومانوڤ، حيث ناقشا فرص تعزيز الاستثمار والشراكة بين الطرفين. كما شدد الوزير على ضرورة إيجاد وتنفيذ العمليات التي تسمح بتسريع إنجاز المشاريع الجارية بين سوناطراك وگازپروم.

2.1.4. العلاقة الاقتصادية الجزائرية الأكرانية:

العلاقات الأوكرانية الجزائرية هي العلاقات الثنائية بين أوكرانيا والجزائر .اعترفت الجزائر باستقلال أوكرانيا عام 1992. أقام البلدان علاقات دبلوماسية عام 1993. لدى أوكرانيا سفارة في(الجزائر) افتتحت عام 1999، وللجزائر سفارة في كييف.

أما حجم التبادل التجاري مع أوكرانيا فهو أقل من نظيره الروسي، حيث بلغ حوالي 400 مليون دولار، وتستورد الجزائر من أوكرانيا ما قيمته 386 مليون دولار سنويا يشكل الحديد 70 % منها.

أبطئت الاتصالات السياسية بين البلدين من تطور الاتصالات الاقتصادية، فلم يزور وزير الخارجية الأوكراني آنذاك آناتولي زلينكو الجزائر إلا في ديسمبر عام 2002. وفقاً لما لاحظه المحللون الأوكرانيون حينها، فقد كانت إحدى أولويات أوكرانيا في تطوير علاقاتها مع بلدان منطقة شمال أفريقيا هو العمل على زيادرة آفاق التعاون الاقتصادي عبر الانتقال من تصدير المعادن والمواد الغذائية والكيميائية إلى بيع الطائرات المدنية والعسكرية وغيرها من المنتجات التقنية المتطورة .أقيم معرض للمنتجات الأوكرانية في الجزائر حمل اسم «الجزائر–أوكرانيا» في نفس العام، كما تم التوقيع على اتفاقية ضريبية[1]

2.4 المؤشرات الدولية للاقتصاد الجزائري.

الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار سوف نقوم فيما يلي بعرض ترتيب الجزائر وفق بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.[2]

[1] "العمل التعاوني بين أوكرانيا وَ الجزائر في المجالات العسكرية الاقتصادية التجارية وَ الثقافية" .موقع صحيفة "حول أوكرانيا" العربية .صحيفة حول اوكرانيا العربية – شبكة الأوراس الإعلامية، كييف. 16 يونيو 2011. مؤرشف من الأصل في 13-11-2017 .اطلع عليه بتاريخ13-04-2023

[2] فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر) دراسة حالة الجزائر(، مذكرة ماجستير)، جامعة فرحات عباس -سطيف، 2010/2009، ص77،78.

1.2.4.مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يظهر المؤشر العام لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2018 تراجع الجزائر بـــ 10 مراتب، حيث احتلت المركز 166عالمياً من مجموع 190 دولة، وبهذا تكون قد تأخرت عن ما كانت عليه في تقرير2017 (المرتبة 156 عالميا)، وبالرجوع إلى المؤشرات الفرعية للمؤشر، نجد أن الجزائر تراجعت بثلاثة مراتب في مؤشر بدء النشاط التجاري لتحتل المرتبة 145عالميا، ولقد تقهقرت الجزائر في مؤشر استخراج تراخيص البناء، حيث تراجعت بـــ 69 مرتبة لتحتل المرتبة 146 عالمياً. أما بالنسبة لمؤشر الحصول على الكهرباء، فقد تراجعت الجزائر بمرتبتين لتحتل المرتبة 120 عالمياً، وكذلك تراجعت الجزائر في مؤشري تسجيل الممتلكات والحصول على الائتمان، حيث احتلت المرتبة ،163 177 عالمياً على التوالي. أما لنسبة لباقي المؤشرات الفرعية، فقد سجلت فيها الجزائر تراجع ما عدا مؤشري حماية المستثمرين الأقلية وتسوية حالات الإعسار .ويمكن تلخيص ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لعامي 2016 و2017 في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لعامي 2021 2022.

المؤشرات الفرعية	الرتبة المسجلة عام 2021	الرتبة المسجلة عام 2022	التغير المسجل
بدء النشاط التجاري	142	145	-3
استخراج تراخيص البناء	77	146	-69
الحصول على الكهرباء	118	120	-2
تسجيل الممتلكات	162	163	-1
الحصول على الائتمان	175	177	-2
حماية المستثمرين	173	170	+3
دفع الضرائب	155	157	-2
التجارة عبر الحدود	178	181	-3

Source: World Bank Group, Doing Business 2022, link: http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria, consulted on: 10/02/2023.

2.2.4. مؤشر الحرية الاقتصادية :

وضع مؤشر الحرية الاقتصادية "Freedom Economic of Index "2019 الصادر عن معهد "هيرتاج فاوندويشن "لتعاون مع صحيفة "وول ستريت جورنل" الجزائر في ذيل القائمة، حيث احتلت المرتبة 172 عالمياً من مجموع 180 دولة، وبذلك تكون قد تراجعت ب 16 مرتبة (المرتبة 156 عالمياً في تقرير 2018). وتحصلت الجزائر على 46.5 نقطة في هذا المؤشر، مما يعني تصنيفها ضمن الاقتصادyات المكبوتة . واعتبر التقرير الاقتصاد الجزائري مغلق وفاقد للحريات الأساسية، حيث ظلت المبادرة وفعالية الهيئات والمؤسسات إدارية بيروقراطيةsا متياز. أما على مستوى المؤشرات الفرعية فقد تراجعت الجزائر في أغلب المؤشرات، حيث تحصلت على 38.2 نقطة في معيار حقوق الملكية، و35 نقطة في حرية الاستثمار، لإضافة إلى ذلك فقد سجلت الجزائر 49.5 نقطة في معيار حرية العمل، 67 نقطة في الحرية النقدية، 63.3 نقطة في حرية التجارة، و51 نقطة في الإنفاق الحكومي. بينما لم تسجل الجزائر أي تغيير في معيار حرية الأعمال (62.1 نقطة)، الحرية المالية (30 نقطة)، الفعالية القضائية (29.6 نقطة)، الصحة المالية (19.8 نقطة). فيما تحصلت الجزائر على 81.1 نقطة في معيار العبء الضريبي .وأشار التقرير الذي يستند إلى مجموعة من الخبراء والأخصائيين، إلى أن الجزائرتأتي في المرتبة الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال الحريات الاقتصادية، حيث احتلت المرتبة 14 من مجموع 14بلداً في المنطقة. وصنّف التقرير الجزائر ضمن قائمة الدول الأكثر تقييداً للاقتصاد، إذ أشار إلى أن اقتصاد الجزائر لا يزال مرتبطاً بمداخيل النفط وأن كل السياسات الرامية لتنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني أدت لفشل، وذكر التقرير مجموعة من الأسباب، التي جعلت الجزائر تحتل هذا الترتيب من بينها[1]:

- ضعف المؤسسات والهيئات الرسمية، التي لا تزال تقوّ ض فرص التنمية الاقتصادية على المدى الطويل؛
- ضعف سيادة القانون بسبب الفساد والنظام القضائي غير الفعال، الذي هو عرضة للتدخل السياسي؛
- بيئة أعمال مرهقة وبيروقراطية وغير مشجعة على الاستثمار؛

[1] محمد شريفي، الجزائر ورهانات الانضمام للمنظمة التجارة العالمية (الأثار الاستراتيجية)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2004، ص171..

- عدم تقدم السياسات الرامية لتشجيع القطاع الخاص وجعله أكثر ديناميكية؛ [موقف سلبي اتجاه الاستثمارات الأجنبية[1] .

3.2.4. مؤشر الاستثمار العالمي: ظلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ضعيفة خلال السنتين الأخيرتين، وهذا ما يؤكده تقرير الاستثمار العالمي لعام ،2019 الذي يعدّ ه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميةUNCTAD ، حيث سجلت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587 مليون دولار في مؤشر الاستثمار العالمي لعام ،2018 ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية، التي لا تزال معقدة وتطبعها البيروقراطية الإدارية. في حين نجحت دولة الإمارات في جذب أما في مؤشّر الاستثمار العالمي لعام 2019 فقد استطاعت 10 استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 11 مليار دولار في نفس التقرير . الجزائر استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 1546 مليون دولار، وهو تحسن طفيف بعد النتائج السلبية التي سجلت في تقرير ،2018 .[2]

3.4. تأثير الحرب الروسية–الأكرانية على مؤشرات الاقتصادية الكلية الجزائرية.

تنتظر كافة الأسواق هذين المؤشرين لأنهما من أقوى المؤشرات الاقتصادية قياسا لقوة الاقتصاد .يتم نشر قياسات الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي للجزائر من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (Office National des Statistiques –ONS)، وذلك بصفة فصلية.

استنادا المنشور رقم 952 والصادر تحت عنوان" الحسابات القومية الربع سنوية"، يعرض الشكل رقم 05 التطور الفصلي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب الحجم خلال الفترة.2022– 2012 .[3]

[1] محمد شريفي، الجزائر ورهانات الانضمام للمنظمة التجارة العالمية (الأثار الاستراتيجية)، مرجع سبق ذكره، ص171.

[2] فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص80.

[3] ONS (2022). Les comptes nationaux trimestriels, 3e trimestre 2021, Données Statistiques, n° 952, Office National des Statistiques, Alger, p. 2.

الشكل رقم (03-07): التطور الفصلي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(2012-2022)

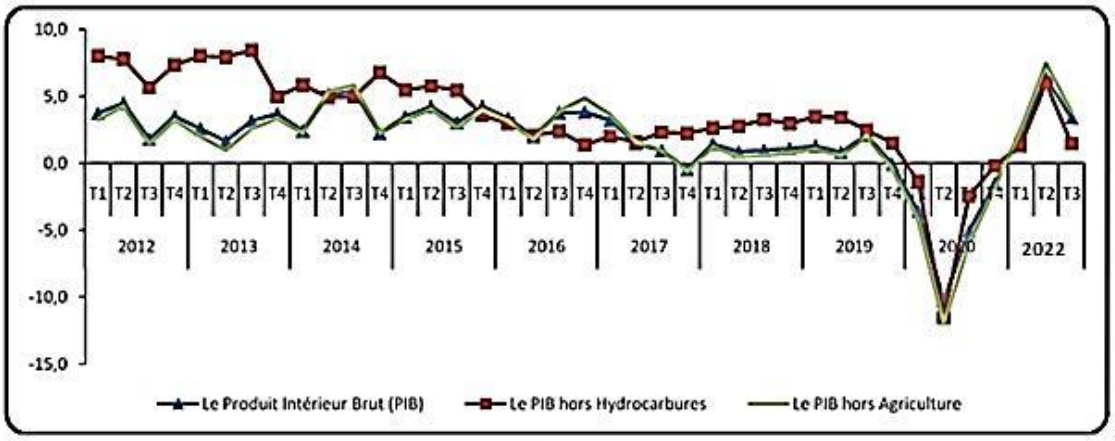

Source : ONS (2022). Les comptes nationaux trimestriels, 3e trimestre 2021, *Données Statistiques*, n° 952, Office National des Statistiques, Alger, p. 2.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من عام 2014 من**% 5 4,** في الربع الثالث (T3) إلى **% 2 , 2** في الربع الرابع (T4) من نفس السنة . في الربع الأول لسنة 2020 ، تشير تقديرات إجمالي الناتج المحلي الفصلية إلى نمو اقتصادي **سالب** قدره **–3,9%** مقابل **% 1 3,** في نفس الفترة من سنة . 2019 ومن جهة أخرى، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تراجع النشاط الاقتصادي في الجزائر بمعدل **–6%** في عام 2020 ، أي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب **10** من النقاط المئوية خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2020 .[1]

هذا راجع أساسا إلى الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر إثر أزمة انهيار أسعار النفط الحادة التي لا تزال مستمرة منذ سنة 2014 ، إضافة إلى تفش ي الأزمة الصحية العالمية(جائحة كوفيد 19) والتي كانت لها انعكاسات حادة على الاقتصاد الجزائري. كما يشير خالد أنه لا يمكن تجاهل الاضطراب السياس ي الذي شهدته البلاد في سنة 2014 والذي تسبب في ركود قطاع واسع من النشاطات الاقتصادية بسبب" حالة الشك والريبة التي سادت الأجواء.

في الربع الثالث من عام 2022 ، تشير التقييمات ربع السنوية إلى انتعاش الاقتصاد الوطني يصاحبه نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعادل 3,4% مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة، ويعود هذا التحسن لارتفاع معتبر

[1] FMI 2020 . Perspectives de l'économie mondiale, Fond Monétaire International, Washington, octobre, p. 156.

لنشاطات أغلبية القطاعات وخاصة قطاع النفط والغاز الذي ساهم بقوة في تحقيق النمو الاقتصادي بزيادة قدرها 14.1%.[1]

1.3.4 تطور معدل التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر:

يتم نشر قياسات معدل التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك IPC للجزائر من طرف الديوان الوطنيل لإحصائيات (ONS) ، وذلك بصفة شهرية.

إلى استنادا المنشور رقم **231** الصادر تحت عنوان" مؤشر أسعار الاستهلاك" ، يعرض الشكل رقم 50 تطور معدل التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و 2021 ، والشكلرقم 06تطور مؤشر أسعار الاستهلاك بين شهري نوفمبر 2020 و نوفمبر2021. خلال الفترة-2021 2002، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك من **102,6** إلى **248** ، أي بنسبة **141,7%**. أما فيما يتعلق بمعدل التضخم فشهد ارتفاعا يقدر بنقطتين مئويتين ما بين (3,9%) 2214 و 2017 (5,9%) أي بعد انهيار أسعار النفط خلال سنة 2214 ، ليصل إلى **10,8%** نهاية سنة 2022 هذه المؤشرات تعكس الوضعية الاقتصادية للجزائر والتي أدت إلى انخفاض ملحوظ في القدرة الشرائية للأسر وتفاقم الهشاشة الاجتماعية.

الشكل رقم (03-08) تطور معدل التضخم ومؤشر أسعار الاستهلاكIPC (2002-2022)

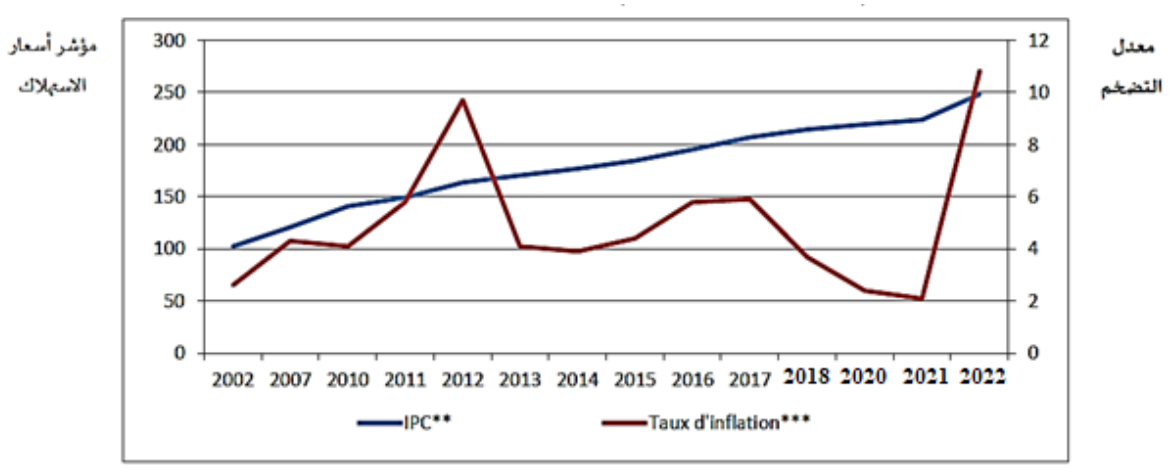

* Données statistiques arrêtées à novembre 2021 ; ** Variation annuelle (%) ; *** Base : 2001 = 100
Source : Réalisé par l'auteure à partir de données de l'ONS (2021b). IPC mois de novembre, n° 312, p. 7.

[1] منه خالد، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد) 11 - في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة، السياسيات، قطر، 2021.

الشكل رقم(03-09): تطور مؤشر أسعار الاستهلاك IPC (نوفمبر 2020 – نوفمبر2022)

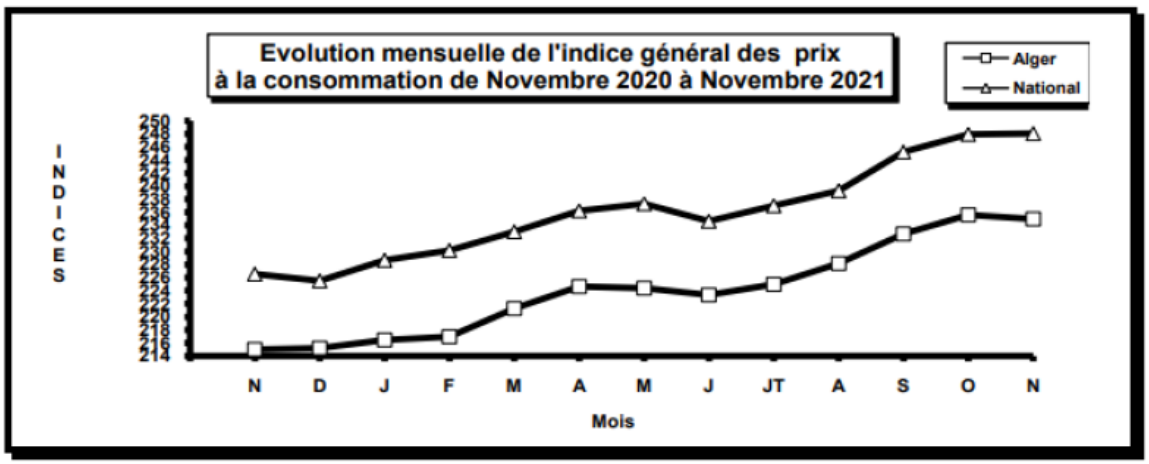

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (**2022**)

2.3.4. تطور البطالة في الجزائر:

تعاني الجزائر كمعظم الدول النامية من مشكلة البطالة وهذا يتطلب متابعة مؤشرات سوق العمل بطريقة دقيقة ومنتظمة .فيتم رصد ونشر معدلات البطالة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات بصفة سداسية منذ سنة 2014بعد ما كانت تنشر سنويا. إلى استنادا المنشور رقم **879** والصادر تحت عنوان" النشاط، العمالة والبطالة" .

هذا الوضع راجع إلى عجز الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية إثر الأزمة التي تعيشها الجزائر، بالإضافة إلى جائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد 19) وتداعيات الحرب الأكرانية التي أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة و ارتفاع كبير في معدلات البطالة .فمن المتوقع أن يصل معدل البطالة خلال سنة 2022. إلى نحو % 15,1 حسب خبراء صندوق النقد الدولي بينما وصل إلى **% 14,2** في سنة2021 وتجدر الإشارة إلى ضرورة تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص وتحسين الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وهذا ما يسمح باستيعاب القوى العاملة وخاصة ذوي الشهادات العليا.

5. خلاصة الفصل:

هناك أيضا بعض العواقب المحتملة من الحرب على المدى الطويل ، بما في ذلك الضغوط من أجل زيادة الإنفاق على الدفاع و هيكل أسواق الطاقة ، و التجزئة المحتملة لأنظمة الدفع و التغيرات في تكوين العملات لاحتياطات النقد الأجنبي.

الفصل الرابع: الخاتمة، النتائج والمقترحات.

1. الخاتمة:

و في الأخير يمكننا القول أن الحرب الروسية على أوكرانيا و التي اندلعت في 24 فيفري 2022 كان لها تأثير واضح على الاقتصاد العالمي ، و ذلك راجع لأهمية الصادرات الروسية و علاقاتها التجارية مع مختلف الدول خاصة في مجال الطاقة من جهة و أهمية الصادرات الأوكرانية خاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية(مثل القمح).

هذا ما جعل الاقتصاد العالمي يواجه العديد من التحديات مثل تأمين الطاقة ، تأمين الغذاء ، مواجهة التضخم والمحافظة على القدرة الشرائية و غيرها ، كما تسببت الحرب في تثبيط جهود تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا ، إلا انه لابد من استخلاص الدروس من هذه الحرب و تدارك جوانب الضعف مستقبلا حتى لا يكون هناك تأثير كبير لمثل هذه الحروب و التوترات على الاقتصاد.

2. نتائج الدراسة:

- الجزائر أقل عرضة من دول شمال أفريقيا الأخرى للآثار الاقتصادية للغزو الروسي لأوكرانيا، لأن واردات القمح من هاتين الدولتين إلى الجزائر لا تتعدى 3 بالمئة من واردات البلاد. وطبقاً لوزارة الزراعة، فإن المخزون الوطني سيكون كافياً لتلبية الطلب المحلي حتى كانون الثاني/يناير 2023. إضافة إلى ذلك، فإن الجزائر مُصدِّر رئيسي للنفط والغاز، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط والغاز ستعوض عن ارتفاع فاتورة الغذاء.
- ارتفاع التضخم في الجزائر وتأثر القدرة الشرائية للمواطن الجزائري خاصة ذوي الدخل المحدود.
- تأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد أدى إلى زيادة معدلات البطالة خاصة خريجي الجامعات.
- على الجبهة الدبلوماسية، تعرضت الجزائر لضغوط غربية للنأي بنفسها عن روسيا. ففي الأسابيع الأخيرة، طلبت الولايات المتحدة، وإيطاليا وإسبانيا من السلطات الجزائرية زيادة صادرات الغاز الطبيعي إلى أوروبا، التي تتطلع إلى تقليص اعتمادها على الغاز الروسي. ويبدو الرئيس عبد المجيد تبون ميالاً إلى القبول، لكن شريطة ألا تتدخل الولايات المتحدة وأوروبا في شراء الجزائر للأسلحة والمعدات العسكرية الروسية، وأن تحجم الحكومات الأوروبية عن دعم الموقف الغربي في صراع الصحراء الغربية.

- ❖ لاحظنا أن الحرب الروسية الأوكرانية أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية كالقمح مما جعل الكثير من الدول تواجه مشكل تلبية احتياجاتها من تلك المواد الأساسية التي كانت تستوردها بشكل أساس ي من روسيا و أوكرانيا ، فأصبح الأمن الغذائي مهددا في العديد من بلدان العالم ومنها الجزائر التي مازالت تسعى إلى تحقيق اكتفائها الذاتي في مادة القمح.

3. التوصيات والاقتراحات.

- ❖ أصبح من الضروري التفكير بجدية في تحسين و تطوير الإنتاج المحلي بدل الاعتماد على الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي بتوجيه الجهود نحو تطوير القطاع الزراعي و الصناعة الغذائية و تجنب ندرة المواد أو ارتفاع أسعارها بسبب الحروب أو التوترات الحاصلة أو التي قد تحصل.
- ❖ فعلى الدولة الأخذ بمبدأ الحيطة وتجنب مختلف الضغوطات التي قد تنجر عن أسباب أمنية أو سياسية والتي من الممكن أن تؤثر على الجانب الاقتصادي، كإقامة شراكة اقتصادية مبنية على أساس التنوع في الأطراف وإقامة شبكات خاصة بها لتحويل الأموال تعمل بكفاءة وتكوين احتياطات نقدية أجنبية تساعدها على التقليل من آثار الأزمات.
- ❖ تنويع مصادر استيراد القمح والسلع الغذائية بصفة عامة، لضمان عدم تأثير الصدمات الخارجية على الأمن الغذائي.
- ❖ التوسع في برامج الحماية الاجتماعية لتوفير الأمن الغذائي للطبقات الفقيرة وغيرة القادرة.
- ❖ يجب على الجزائر، التفكير بجدية في تنويع اقتصادها والاتجاه إلى التصنيع والاستثمار في الموارد البشرية من أجل دعم الاقتصاد الوطني خارج المحروقات والتحكم في معدلات التضخم.

4. قائمة المراجع:

1.4 الكتب.

- جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق، 2009 ، ط1 .
- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ..
- عبد الرحمان تمام أبو كريشة ،علم الاجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003 .
- قاموس المورد، الطبعة الثامنة والثلاثون، بيروت :لبنان، دار العلم للملايين،2004.
- محمد شفيق، البحث العلمي(الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998 .
- مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية(الاتجاهات المعاصرة)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007.
- نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية، (2005، ط1.

2.4. المذكرات ورسائل الماجستير:

- حافظ محمد، مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها، جامعة عين شمس، مصر، ،2006 .
- فاروق سحنون، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر)دراسة حالة الجزائر(، مذكرة ماجستير)، جامعة فرحات عباس -سطيف، 2010/2009.
- محمد شريفي، الجزائر ورهانات الانضمام للمنظمة التجارة العالمية (الأثار الاستراتيجية)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2004.

3.4. المجلات العلمية:

- أندرز آسلند . 2021. .التحرر الاقتصادي في روسيا :دروس لليبيا .مركز روبارت شومان.

- ❖ مجدي علي حسين الحبش ي،" مؤشرات الجودة كأداة لتجديد التعليم الجامعي – دراسة حالة لكلية التربية بالإسماعيلية جامعة قناة السويس"، مجلة كلية التربية، المجلد 24 ، العدد 60 ، جامعة الزقازيق، 2022 .
- ❖ محمد نور البصراتي. (جويلية, 2021)، استراتجية العقوبات الدولية و انعكاساتها على سياسات الدول (العراق- ايران–روسيا) نموذجا. مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ،العدد 05.
- ❖ مركز الإحصاء SCAD ، ، دليل المؤشرات الإحصائية، أدلة المنهجية والجودة، دليل رقم 1 أبوظبي، 2016.
- ❖ منه خالد، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد19) - في الجزائر، المركز العربي للأبحاث ودراسة، السياسيات، قطر، 2021.
- ❖ وسن احسان عبدالمنعم('2022) .الترتيبات الاقليمية الجديدة و التغيرات في ميزان القوى العالمي : تكتل دول البريكس نموذجا .مجلة مركز دراسات الكوفة.

4.4. المواقع الالكترونية:

- ❖ فريد بلحاج(22.مارس2022) ضغوط متفاقمة : الحرب في أوكرانيا و تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط. وشمال افريقيا .تاريخ الاسترداد 22 أفريل ,2023 ، من مدونات البنك الدولي:

blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded/stress-impact_war

- ❖ https://www.marefa.org/ (العلاقات الجزائرية الروسية) نظر بتاريخ 2023/05/17 على الساعة 19.06.
- ❖ "العمل التعاوني بين أوكرانيا وَ الجزائر في المجالات العسكرية الاقتصادية التجارية وَ الثقافية" .موقع *صحيفة "حول أوكرانيا" العربية* .صحيفة حول اوكرانيا العربية – شبكة الأوراس الإعلامية، كييف. 16 يونيو 2011. مؤرشف من الأصل في 13-11-2017 .اطلع عليه بتاريخ13-04-2023

5.4. المراجع الأجنبية:

- ❖ FMI 2020 . Perspectives de l’économie mondiale, Fond Monétaire International, Washington, octobre, p. 156.

- Gill, I. (2022, March 9). developing economies must act now to dampen the shocks from the Ukraine conflict. Retrieved November 27, 2022, from world bank: blays.worldbank.org /voices/ -International Monetary Fund. (2022). real GDP grouth , Inflation rate . Retrieved November 27,
- ONS (2022). Les comptes nationaux trimestriels, 3e trimestre 2021, Données Statistiques, n° 952, Office National des Statistiques, Alger, p. 2.
- Perret B. 2002 . Indicateurs sociaux, Etat des lieux et perspectives, Les papiers du CERC, n°1, Conseil de l'Emploi, des Revenus et de la Cohésion sociale, Paris, pp. 13-22.
- Reix R. 1998 . Systèmes d'information et management des organisations, Editions Vuibert, Paris, p. 59.